الـــــــــــخـــــــــطـــــــــــــــــة:

الفصل الأول: النظريات والعوامل الاجتماعية المفسرة لجنوح الأحداث.

المبحث الأول: النظريات الاجتماعية المفسرة لظاهرة جنوح الأحداث.

المطلب الأول: تعريف جنوح الأحداث.

المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية.

المطلب الثالث: النظرية الحديثة.

المبحث الثاني: العوامل الاجتماعية لجنوح الأحداث.

المطلب الأول: العوامل الداخلية.

الفرع الأول: الأسرة والجنوح.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية.

الفرع الأول: المدرسة والجنوح.

الفرع الثاني: وسائل الإعلام والاتصال.

المبحث الثالث: أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث.

المطلب الأول: علاقة العوامل الداخلية بجنوح الأحداث من حيث:

الفرع الأول: أثر البيئة الأسرية على الأحداث.

الفرع الثاني: أثر الدين والمستوى الثقافي للأسرة على جنوح الأحداث.

المطلب الثاني: علاقة العوامل الخارجية لجنوح الأحداث.

الفرع الأول: أثر العلاقة بين انحراف الأحداث والمدرسة من حيث:

1 ــ التسرب المدرس

2 ــ رفقاء السوء.

الفرع الثاني: أثر العلاقة بين انحراف الأحداث ووسائل الإعلام والاتصال من حيث:

1 ــ الانترنت.

2 ــ التلفاز.

الفصل الثاني: أثر العوامل الاقتصادية في جنوح الأحداث.

المبحث الأول: النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة جنوح الأحداث.

المطلب الأول: النظرية الماركسية.

المطلب الثاني: نظرية علماء الاقتصاد.

المبحث الثاني: العوامل الاقتصادية في جنوح الأحداث.

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي للأسرة.

الفرع الأول: الفقر أو الحاجة.

الفرع الثاني: البطالة وضعف أفاق الشغل.

المطلب الثاني: حركة الأنماط العائلية.

الفرع الأول: ظروف السكن.

الفرع الثاني: الهجرة.

المبحث الثالث: أثر العوامل الاقتصادية في جنوح الأحداث.

المطلب الأول: علاقة الوضع الاقتصادي بجنوح الأحداث من حيث:

الفرع الأول: أثر الفقر في جنوح الأحداث.

الفرع الثاني: أثر البطالة في جنوح الأحداث.

المطلب الثاني: أنماط الحركة العائلية في جنوح الأحداث من حيث:

الفرع الأول: أثر الهجرة.

الفرع الثاني: أثر ظروف السكن.

مقدمة

مقدمة

تعاني المجتمعات المختلفة من مشكلات عديدة أهمها المشكلات الاجتماعية ومن أبرزها جنوح الأحداث وانحراف سلوكهم وخروجهم من قواعد الضبط الاجتماعي المتعارف عليها في كل مجتمع، فظاهرة انحراف الأحداث من الظواهر الاجتماعية التي تنذر بخطر داهم إذا ما لم يتم التصدي لها بغرض الحد منها أو القضاء عليها.فإنها تمس شريحة هامة من المجتمع والتي تعتبر جيل المستقبل، فواقع الطفولة الجانحة يأخذ حجم الظاهرة المقلقة في الجزائر، مما دعا الدولة إلى توجيه اهتماما نحو هذه الظاهرة لإيجاد الحلول الكفيلة للقضاء عليها، فأي خلل يحدث في البناء الاجتماعي يؤثر وبلا شك على سلامة المجتمع وأمنه.

كما أن جنوح الأحداث يطرح مسألة السلوك الإنساني في أعلى درجات تعقيده، فهو بلا شك نتاج لبعض التغيرات التي أصابت عمق القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع.

فبالرجوع للتاريخ الاجتماعي نجد أنه اختلف عبر العصور لهذه المشكلة فقديما أعتبر الحدث الجانح مجرما و آثما يستحق العقاب و الردع و لهذا عومل معاملة فيها الكثير من القسوة و الإيذاء، و بفضل مثابرة الفلاسفة و المصلحين و المفكرين وصراعهم الطويل مع الأفكار المتحفظة والقوانين الجامدة تمكنوا من تحويل فكرة الردع العام و الانتقام إلى فكرة العلاج والإصلاح بعد أن كانت مشكلة الجنوح و الجريمة في أوروبا محاطة بالقسوة كانت هذه الأخيرة مقيدة بمفهوم ديني مشوه باعتبار أن الحدث الجانح هو شخص تقمصه روح الشر إذا يجب معاقبته، ظلت المحاكم الانجليزية توقع على الأطفال عقوبات قاسية في بعض الجنح كالقتل و الحريق، إلا أن مساهمة الثورة الفرنسية و أفكار الحرية و حقوق الإنسان كانت ذات أهمية قصوى في تغيير قوانين و طرق معاقبة الأحداث في مختلف أنحاء العالم باعتبار أن جرائم الأحداث لا تمثل إلا مجرد اعتداء هؤلاء الصغار على امن المجتمع أو الخروج عن الأوضاع الاجتماعية بقدر ما يمثل فشل المجتمع و الأسرة في رعاية هؤلاء الأبناء و توجيههم.

بما أن الهرم السكاني في الوطن العربي يتصف بقاعدة فتية و من ضمنه الجزائر تطرح مشكلة الشباب و ما يعانيه من مشاكل ناجمة عن التغيير الاجتماعي و الاقتصادي مما يجعل ظاهرة جنوح الأحداث مشكلة تستحق البحث خاصة في مجتمعنا و الكشف عن مختلف العوامل الكامنة و المؤثرة

وراء هذه الظاهرة (جنوح الأحداث)، من اجل الوصول الجنوح عند الأحداث في المجتمع بأبعاده المتعددة باعتبار وجود علاقة متينة بين مجموعة من مظاهر سوء التكيف عند الحدث مع أسرته والمجتمع ككل، لان الجنوح ليس مسالة فردية و إنما هو تفاعل ذاتي في أسرة معينة و في إطار اجتماعي محدود و في أجواء من العلاقة المسهلة للوصول إلى إنسانيته.

أسباب اختيار هذا الموضوع:

اخترنا هذا الموضوع لأسباب ذاتية تتمثل في ميولنا لهذا النوع من الدراسات لان مشكلة الحدث الجانح من أهم و اعقد المشكلات التي تواجهها البيئة الاجتماعية لما تكتنفه من أخطار و انعكاسات على مستقبلهم و لذا تجل الاهتمام من مختلف الأدبيات بهذا الموضوع ومن ضمنها علم الاجتماع، علم النفس، علم الإجرام، و العلوم القانونية،والتي حاولت ولا تزال تبحث في إيجاد أنجع السبل التي تجعلها منأى قدر الإمكان في حدوث مثل هذه الجنح، لتتوقف أثاره على الحاضر فقط بل تمتد إلى المستقبل.

موضوعية وتهدف لما يثيره موضوع جنوح الأحداث من إشكالات على المستوى العلمي داخل الأسر وأيضا داخل المجتمع.

فمظاهر جنوح الأحداث تتعلق بصغار السن فهم عماد المستقبل،فجنوحهم ضرر على أنفسهم و على مجتمعهم تمتد عواقبه إلى ما يمكن أن يقدموه للمجتمع من طاقة و إنتاج فالخسائر تصيب البدن و العقل و العواطف تؤثر على العلاقات بين الناس و تصيب العمل و الإنتاج بالفقر و التعطيل فيصبحون قوى معطلة يعيشون عالة على ذويهم وعلى المجتمع، و بالنتيجة فان خسائر المجتمع تتمثل فالإجرام من جهة وفقد هذه الطاقة الخلاقة المتمثلة في الشباب و ما ينتج عنها من ضرر مادي و معنوي أدى بالعديد من الدول من بذل جهد للتغلب على هذه الآفة و الحد من انتشارها من خلال البحوث و الدراسات.

والقانوني من خلال الدور الذي يلعبه المجتمع وهو ما تلتمسه في كل القوانين والنصوص المتعلقة بحماية الطفولة.

أهمية الموضوع:

تتجلى هذه الدراسة من خلال الأهمية العلمية في التعرف على أهم العوامل الاجتماعية التي تقف خلف ظاهرة جنوح الأحداث فانتشار هذه الظاهرة يعني أن هناك تقصير في الأسرة و المجتمع في توجيه الحدث، إن عملية التطور الثقافي و الحضاري واجهت عائقا و بالتالي هذه المشكلة تنفصل عن سياسة الأسرة و الجماعة بل تبدو انعكاسا لما تشهده الحياة العصرية من التفكك أن هذه الدراسة تحاول الكشف عن الظواهر أو العوامل المرتبطة بجنوح الأحداث و مدى تأثيرها وتبرز أهميتها كذلك بدراسة فئة مهمة من المجتمع انحرفت وباتت تهدد كيان المجتمع بالتفكك و تعرض حياة أفراده للخطر و بالتالي العمل على تقديم المعلومات للاستفادة منها في وضع السياسات والتوجيهات الاجتماعية للتقليل من تأثير وانتشار هذه الظاهرة.

أهداف الموضوع:

التعرف على أهم العوامل المتصلة بذات الحدث مثل العمر و المستوى الدراسي و المستوى التعليمي للوالدين و الوسط المدرسي و التي أدت إلى ظهور هذا السلوك الجانح.

و التعرف على اثر العوامل البيئية المحيطة بالحدث مثل العامل الاقتصادي و عامل المكان الذي نشأ به و الهجرة و التعريف بواقع الأحداث في المجتمع الجزائري.

و من الصعوبات التي واجهناها في هذه الدراسة قلة الدراسات الأكاديمية الجزائرية العلمية التي تناولت هذا الموضوع و نقص في الإحصائيات زيادة على ذلك عدم وجود مراكز حماية الأحداث في مدينة الأغواط، ومراكز الطفولة المسعفة للكبار، علما أن مركز الطفولة المسعفة لولاية الأغواط يستقبل الأطفال من 0 إلى 3 أشهر.

و هذا ما جعلنا نسعى للكشف عن جنوح الأحداث و العوامل المؤثرة فيها عن طريق تتبع المنهج التحليلي لتشخيص الواقع الفعلي لموضوع الدراسة بالإضافة إلى جمع البيانات الميدانية من صياغة أسئلة استمارة لفئة من الجانحين و الغير جانحين تم تطبيقها لتأكد من صحة فرضيات الدراسة من خلالها توضيح العوامل المؤثرة و التي يمكن أن تكون سببا في جنوح الأحداث قد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تأثير العوامل الاجتماعية و الاقتصادية مع بعضها البعض، إلا أن عاملي الطلاق الفقر اللذين تعاني منهما اسر الأحداث الجزائرية من أهم العوامل و أكثرها تأثيرا في جنوح الأحداث في الدراسة.

الإشكالية:

وبما أن موضوع جنوح الأحداث يتعلق بحماية الطفولة و أثرها على المستقبل ونظرا للأسلوب الخاطئ المتبع للتربية داخل الأسرة.

و نظرا لأهمية الموضوع بالنسبة للمجتمع و الدعوات المتتالية لحماية الطفولة فان الأشكال الذي نطرحه هو:

ـــ ما هو أثر العوامل الاجتماعية و الاقتصادية في جنوح الأحداث؟

للإجابة على هذه الإشكالية نتبع ما يناسب الشرح لهذه الدراسة و ذلك وفقا للخطة التالية حيث تضمنت هذه الدراسة جانبان نظري و ميداني، تم تناولهما في ثلاثة فصول.

الفصل الأول:

تناولنا فيه ثلاث مباحث لكل مبحث مطلبين.

تم عرض النظريات الاجتماعية و تفسيرها حسب اختلافها مع تعريف جنوح الأحداث و مختلف العوامل الاجتماعية و أثرها على ظاهرة الجنوح.

أما الفصل الثاني:

عرض فيه النظريات الاقتصادية التي عالجت مشكلة جنوح الأحداث و مختلف العوامل الاقتصادية و أثرها على ظاهرة الجنوح.

الـــفـــصـــل الأول

النظريات والعوامل الاجتماعية

المفسرة لجنوح الأحداث.

إن تفسير السلوك الانحرافي لا يتم فهمه إلا برده إلى التعددية السببية وقد تكون خارجة عن إرادة الفرد، فظاهرة الانحرافية هي ظاهرة اجتماعية بقدر ما هي أيضا نفسية فقد تمخض عن ذلك أن ننظر إلى الانحراف من زاوية نظرية أخرى هي نظرية الأنساق التي اعتبرت الفرد والأسرة والمجتمع عبارة عن انساق في حالة تفاعل مستمر كل يؤثر ويتأثر بالأخر.

فهي كلها تصب في قالب اجتماعي يخضع لنضم الجماعة والمجتمع من حيث تطوره وتعيره.

فلقد اهتمت هذه النظريات الاجتماعية بدراسة الحياة الاجتماعية للحدث.

وسنحاول خلال هذا الفصل التطرق إلى النظريات الاجتماعية المفسرة لجنوح الأحداث، و العوامل المؤدية بل وحتى أثر هذه العوامل في جنوح الأحداث.

المـــبـــحـــث الأول

النظريات الاجتماعية المفسرة لظاهرة جنوح الأحداث

تعتبر مشكلة الجنوح السلوك الإنساني من أعلى دراجات التعقيد فبرغم حداثة الاهتمام بدراساتها تعتبر من اخطر المشكلات الإجرامية، فقد أحدثت هذه المشكلة مرضا ينتقل بسرعة من مجتمع لأخر ومن دولة لأخرى و حتى من فرد لأخر، لقوة التأثير و التأثر وتعبر هذه الظاهرة عن الفشل في قيام بالواجب الاجتماعي أو القيام بسلوكيات سيئة تعود على الحدث نفسه، و لان هذا السلوك الجانح ظاهرة تهم كلا من عالم الاجتماع و القانون و عالم النفس و المربي و يدخل ضمن اختصاص كل منهم أن يفسرها فتعددت بذالك النظريات و الاتجاهات مع ما تتميز به ظاهرت الجنوح من خصوصية.

سوف نقتصر على معالجة نماذج من النظريات الحديثة و الكلاسيكية و لقد قسمت النظريات إلى فئتين و قبل التطرق لهذا علينا دراسة تعريف مفهوم الحدث الجانح و هذا ما نتناوله في مبحثنا هذا

المطلب الأول: تعريف جنوح الأحداث.

لمطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية.

المطلب الثالث: النظرية الحديثة.

الـــمـــطـــلـــب الأول

تعريف جنوح الأحداث

مجمل لنا بداية أن نعرف بعض المصطلحات الخاصة في مجال جنوح الأحداث.

1ـ الجـــــــــــــنـــــــــــــوح:

لعل من الصعب العثور على تعريف لمفهوم الجنوح يحيط بجميع جوانبه و يلم بكل عناصره، فقد تناوله العلماء من كل زاوية اهتمامه إلا انه لابد من التطرق للأصل اللغوي.

جنح في اللغة العربية: مال و اشتقاق الكلمة.

لغويا هو جنح، يجنح، جنوحا و الجناح بالضم هو الإثم[1]

أما "عبد الرحمن العيسوي" فيعرف الجناح بأنه الفشل بأداء الواجب، أو انه ارتكاب الخطأ، أو انه خرق للقانون للأطفال الصغار، و هذا السلوك غالبا م يكون صادرا عن الطفل اقل من 18 سنة...[2]

تعريف الذي تضمنه قاموس علم النفس و الذي ينظر إلى الجنوح على انه السلوك الذي لا يتفق و معايير الجماعة[3]

أما النظرة القانونية تتمثل في أن الجنوح هو التعدي على عرف اجتماعي منصوص عليه بالعقوبة قانونيا. يعرفه علم النفس الاجتماعي بأنه عدم التكيف و يعبر عن الصراع القائم بين الفرد و المجتمع. أما علم الاجتماع فينظر إليه باعتباره ظاهرة تنشأ عن الضغوطات و الصراعات الخاصة بكل مجتمع[4]

وبالتالي فان الجنوح يتغير بتغير الظروف الحياتية الأمر الذي نصادفه في مرحلة المراهقة التي هي مرحلة صعبة يسعى فيها المراهق نحو تأكيد ذاته و الحصول على حريته في القول و الفعل بعيدا عن توجيهات الكبار و أوامرهم و لذا فالجنوح سلوك موقفي يصدر عن المراهق تحت ظروف

([1]) الطاهر احمد الزاوي، **مختار القاموس**، الدار العربية للكتاب القاهرة 1983، ص119

([2]) عبد الرحمن العيسوي، **سيكولوجية الجنوح**، دار النهضة العربية بيروت 1984، ص29

([3]) عبد القادر البرداس، **قاموس علم النفس**، باريس 1980، ص318،331

([4]) حومر سمية، **اثر العوامل في جنوح الأحداث**، دراسة ميدانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة قسنطينة 2005-2006 ، ص10

اجتماعية محددة، وان الحدث الجانح هو ذلك المراهق الذي يصدر سلوكا عن عدم موافقته مع القيم الاجتماعية السائدة و يزول بزوال الأسباب الناشئة على العوامل الاقتصادية

2ــ الحـــــــــــــــــــــــــــــــدث:

يمثل العمر الزمني عاملا حاسما في تحديد سن الحداثة أعطية عدة تعار يف للحدث سواء التي جاءت في القوانين الخاصة بالأحداث الجانحين في القوانين العقوبات و الاجرائات الجزائية أو التي اعتمدها علماء النفس و الاجتماع :

2- 1 ــ الحدث في الشريعة الإسلامية :

الأصل في الشريعة الإسلامية أن الحدث هو كل شخص لم يبلغ الحلم قوله تعالى: ((**و إذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلكم**))[1]

وجعل الاحتلام حدا فاصلا بين مرحلة الطفولة و البلوغ و يعرف بظهور علامات طبيعية لدى المرء فهي عند الذكر بالاحتلام و الأنثى بالحيض و الحمل و أن لم تظهر هذه العلامات أو ظهرت على نحو مشكوك يرى الفقهاء بتقدير سن حكمي[2] فهي عند الشافعية و بعض الحنفية ببلوغ سن 15 سنة أما المالكية ببلوغ سن 18 سنة

و من الآثار المترادفة لمصطلح الحدث في الإسلام لفض الطفل و الغلام و الصبي و الصغير فالدلالة في القران الكريم لهذه المعاني ما يلي، الصبي قال تعالى ((**و أتيناه الحكم صبيا**))[3] ، و في الغلام قال تعالى ((**يا زكريا إن نبشرك بغلام اسمه يحيى**))[4]

2ــ 2 ــ الحدث في اللغة العربية *:* هو الفتي في السن الشاب[5]

2ــ 3 ــ الحدث في القانون الدولي :

(1) سورة **النور** الآية 59
(2) عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي**، مقارنة بالقانون الوضعي، دار الكتاب بيروت الرقم 434 ص603
(3) سورة **مريم**، الآية 12، الآية 7
(4) سورة **مريم**، الآية 12، الآية 7
(5) الفيروزي بادي، **قاموس المحيط**، مطبعة دار الفكر، بيروت، ص61

عرفته اتفاقية حقوق الطفل الحدث مع تسميته بالطفل بأنه ((كل إنسان لم يتجاوز سن الثامنة عشر من عمره ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق على الطفل))

كما نصت القاعدة الثانية من قواعد الأمم المتحدة النموذجية لإدارة شؤون القضاء الأحداث على انه الحدث هو الطفل أو الشخص صغير السن يجوز بموجب النظم القانونية ذات العلاقة مسائلته عن جرم بطريقة تختلف عن طريقة مسائلة البالغ و قد جاء في التعليق الوارد على الهامش هذه القاعدة ان الحدود العمرية ستوقف على النظام القانوني في البلد المعني، و القاعدة تنص على ذلك بعبارة صريحة و هي بذلك تحترم النظم الاقتصادية

السياسية، و الاجتماعية، و الثقافية و قانون دول الأعضاء يفسح المجال لتعريف الحدث و تتراوح السن بين 14 إلى 18 أو أكثر، و هذا أمر لا مفر منه لاختلاف النظم القانونية[1]

2ـ 4 ـ الحدث في القانون الجزائري :

حدد القانون بوجه عام الشخص حدثا ما لم يبلغ سن محدد و يصطلح عليه سن الرشد الجنائي و المشرع يفترض أن الشخص قبلها كان معدوم أو ناقص الأهلية لهذا يكون الشخص حدثا منذ ولادته حتى بلوغه سن الرشد الجزائي ولقد حدد المشرع الجزائري فترة الحداثة ببلوغ الصغير 13 من عمره و إتمامه سن 18 جاء في نص المادة 49 من قانون العقوبات الجزائري و كذلك حدد القانون الجزائري سن الرشد الجزائي في المادة 442 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ببلوغ سن 18 من عمره ((يكون بلوغ سن الرشد الجزائي في تمام الثامنة عشرة))[2]

و عليه يكون المشرع قد ربط تعريف الحدث ببلوغ الشخص سن 13 وعدم بلوغه سن18 أما قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل الجزائري، استعمل مصطلح الطفل و ينظر له كضحية و المادة 58 من الدستور الجزائري كرسته

و قانون 12/15 حدد مفهوم الطفل في خطر المعرض في صحته و أخلاقه و أمنه و تربيته أو ظروفه المعيشية وحددت المادة 2 من نفس القانون حالات الحماية الوقائية والاجتماعية[3]

([1]) زينب احمد اعوين، **قضاء الأحداث**، دراسة مقارنة، الأردن طبعة1، 2009، ص18

([2]) محمد الأخضر بن عمران،مداخلة- **موقف الشريعة الإسلامية من النظريات العلمية المفسرة لجنوح الأحداث**، المحور الأول، المداخلة في الملتقى الوطني حول جنوح الأحداث، كلية الحقوق جامعة باتنة 2016 ص8

([3]) **المادة** 1+2، قانون رقم 12/15 المؤرخ 15 يوليو سنة 2015 يتعلق بحماية الطفل، الجريدة الرسمية رقم39، المؤرخة في 19-07-2015، ص4،5،6

الـــمـــطـــلـــب الثاني

النظـــــــريـــــات الكلاسيـــــكيـــــــة

1 ــ نظرية " دوركاهايم" يعتبر جنوح الأحداث ظاهرة اجتماعية نظرا لوجوده في كل المجتمعات و في جميع العصور، و يحاول " دوركاهايم" تعريف موقفه من رفض معايير الجماعة باعتماده على كلمة الانحراف، و يشير إلى أن العوامل الاجتماعية لها دورا هاما في الجنوح. إضافة إلى المرض النفسي و العقلي فالسبب الذي يقود الفرد إلى الجنوح مرده اضطرابات نفسية متفاوتة في شدتها و هذه الاضطرابات تنبع أصلا من المحيط الأسري المتفكك و المتأزم، و من بين العوامل الأسرية التي تؤدي إلى السلوك المنحرف : تدني المستوى الثقافي و التعليمي للأسرة، الخصومات و الصراع بين الزوجين، تعارض نماذج التربية و مواقف الأبناء تراخي و غياب سلطة الأب، المرض النفسي أو الاجتماعي لأحد الوالدين لو كليهما[1].

2ــ نظرية الثقافة الفرعية الجانحية : تقدم فكرة إن الأفراد الدين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا يتميزون عن سواهم من أفراد الطبقة الاجتماعية الوسطى بخصائص ثقافية معينة تدفعهم وتشجعهم على ارتكاب سلوك الجانح... و ترجع إلى البناء الاجتماعي و الثقافي للمجتمع، حيث يفسر "كوهن" الانحراف على انه نتيجة تناقض بين نوعين من القيم و المعايير، احدهما يمثل المعايير و القيم الخاصة بالطبقة الوسطى و النوع الثاني تمثل الطبقة العامة المحرومة، و تشكل معايير الطبقة الوسطى الهيكل العام للثقافة التي تسود المجتمع الكبير، أما الأخرى فتشكل الهيكل الفرعي الآخر لثقافة سلفية فرعية تستمد أصولها من الثقافة العامة للمجتمع الكبير و لكنها تأخذها بشكل معكوس ينسجم مع أهدافها و يوافق غايتها و يلاءم طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد هذه الثقافة الفرعية الهامشية[2]

المادة 49 القانون رقم 01/14 المؤرخ في 4 فبراير سنة2014- م 442 الأمر رقم 73/69 مؤرخ 16سبتمبر 1969

([1]) سونيا الياس براميلي، **نظريات في جناح الأحداث**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، طبعة 2009 ص8

([2]) علي براجل، مداخلة **جنوح الأحداث**، التفسيرات العلمية الأسباب و الدوافع، ص9، 10

الـــمـــطـــلـــب الثالث

النظـــــــــــــــريات الحديثـــــــــــــــــة

1ــ نظرية المخالطة الفارقة : هي محاولة بارزة لصياغة نظرية تكاملية في السلوك الإجرامي يلخصها " سوذر لاند" مؤسسها في هذه العبارة ((يصبح الشخص جانحا بسبب توصله إلى تعريفات أو تحديات ملائمة لمخالفة القانون)) و يشير القانون في موقع أخر من النظرية إلى أن المحددات المباشرة للسلوك الإجرامي تعتبر كامنة في مركب الموقف و الشخص، و إن الموقف الموضوعي يحمل أهمية بالنسبة للجريمة بقدر ما يتمكن من توفير فرصة للفعل الإجرامي، علما بان تحديد الموقف أمرا يتوقف على الشخص، و فوق ذلك فان الأحداث المتضمنة في مركب الموقف و الشخص أثناء وقوع الجريمة لا يمكن فصلها عن الخبرات السابقة في حياة المجرم و لا يحدث الفعل الإجرامي إلا في الموقف الملائم له كما يحدده الشخص ذاته، إذا فالموقف مرتبط بالشخص لارتكاب جريمة ما، أما العملية التي تؤدي إلى تورط الشخص في السلوك الإجرامي فقط صاغها " سوذر لاند" في مجموعة قضايا أساسية هي :

أــ يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق التعلم، فهو ليس فطريا و معنى ذلك إن الشخص الذي لم يتدرب على الجريمة لا يمكن أن يرتكب فعلا إجراميا.

ب ــ يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق المتصل بأشخاص آخرين تربطهم بشخص اتصال مباشر و في نفس الوقت تنطوي فيه الاتصال عن طريق الإشارة.

ج ــ يحدث الجزء الأكبر من عملية تعلم السلوك الإجرامي داخل جماعات يرتبط أعضائها بعلاقات شخصية قائمة على المودة و معنى ذلك أن هيئات الاتصال الغير شخصية كالصحافة و السينما لا تلعب دورا هاما في خلق السلوك الإجرامي[1].

دــ تتضمن عملية السلوك الإجرامي شيئين هما :

ــ وسائل الفتية لارتكاب الجريمة.

(1) سامية محمد جابر، **الانحراف و المجتمع**، دار المعرفة، الإسكندرية، 1988، ص155.

ــ توجيه محددات للدوافع و الحوافز من تعريفات القواعد القانونية باعتبارها ملائمة أو غير ملائمة.

ــ يصبح الشخص منحرفا بسبب توصله إلى مجموعة تحديدات تجعل مخالفة القانون مسالة ملائمة.

هو مبدأ "المخالطة الفارقة" الذي يشير إلى الارتباطات الإجرامية و الغير الإجرامية في نفس الوقت، فعندما يصبح الشخص مجرما، يكون ذلك راجعا إلى مخالطته و اتصالاته الإجرامية.

و- يمكن للمخالطات الفارقة أن تتفاوت من حيث التكرار، و الألوية، و الكثافة، و هذا يعني إن الارتباطات بالسلوك الإجرامي تتفاوت في هذه النواحي.

ل ــ تتضمن عملية السلوك الإجرامي عن طريق الاختلاط بنماذج إجرامية و غير إجرامية، جميع الميكانيزمات التي توجد في أي نوع أخر من التعلم، ادن فتعلم السلوك الإجرامي ليس قاصرا على عملية واحدة هي التقليد كما ترى بعض وجهات النظر الأخرى[1].

كذلك فان السلوك الإجرامي المنظم يمثل نسبة بسيطة من مجموع الإجرام و لذلك تغير مفهوم هذه النظرية و أصبح الآن يقال أن السلوك الإجرامي متعلم من التفاعل مع أشخاص في نموذج اتصال من نماذج الاتصال و أن الاتجاه النوعي للدوافع و الحوافز و التبريرات و الاتجاهات سواء كان هذا الاتجاه يسير في النحو المضاد أو الموالي للجريمة، هذا الاتجاه يتم تعلمه من أشخاص يعرفون القانون كقواعد ينبغي ملاحظتها و مراعاتها ومن أشخاص تكون اتجاهاتهم موالية نحو القواعد القانونية و على ذلك فالفرد يصبح مجرما نظرا لوجود زيادة في التعاريف لخرق القانون أزيد من التعاريف لعدم خرق القانون. يوجد في كل مجتمعا نوعان من التعاريف للقانون و المضادة له، وقد اهتمت هذه النظرية بمحتوى ما يتعلمه الفرد في ترابطه مع نماذج السلوك الإجرامي، يختلف عن محتوى ما يتعلمه بالترابط مع نماذج السلوك المضادة للجريمة[2].

([1]) سامية محمد جابر، مرجع سابق، ص156- 157.

([2]) عبد الرحمن العيسوي، **سيكولوجية الجريمة و الانحراف**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية بدون طبعة، بدون سنة نشر ص73- 78.

وقد تطورت نظرية المخالطة الفارقة بعد أن أطلق عليها "دونالدريكس" اسم مبدأ الصراع ألقيمي متحاشيا إطلاق مصطلح النظرية عليها لعدم توافر الشروط العلمية فيها و يدعى هذا المبدأ أن معدلات الجريمة العالية توجد في مجتمعات الجماعات تتميز بظروف معينة تؤدي إلى تطوير ثقافات فرعية إجرامية.

من أهم الانتقادات الموجهة هي أن هذه النظرية قد أغفلت أو أسقطت الإرادة الحرة، إذ يكمن ورائها ادعاء كامن بان الارتباط بالنماذج الإجرامية يعتبر نتيجة للانقياد و عدم القدرة على التحكم في الأفعال، و في الارتباط مع الآخرين، كما أنها اكتفت بالإشارة إلى أن المجرم أصبح مجرما لارتباطه بنماذج إجرامية مع العلم أن التعلم *المتمايز* للجريمة يعد أكثر تعقيد مما تصوره "سوذرلاند" عن مفهوم المخالطة الفارقة التي لم يحدد معناها تحديد دقيق في النظرية.

كما انه لا يكفي المعرفة كيف يتدرب الجانح على الانحراف ضمن جماعة جانحة بل لابد من معرفة أسباب وجود هذه الجماعات و أسباب نشأتها. أن النتائج التي توصلت إليها هذه النظرية من خلال تركيزها على أهمية المخالطة الفارقة باعتبار أن السلوك الإجرامي ليس فطريا و إنما يتم تعلمه عن طريق الاختلاط بالأشخاص و يطلق عليهم اسم جماعة الرفقاء التي تعمل على توفير العلاقات و تهيئ الجو الملائم للحدث ليشعر بالحرية و الانطلاق خارج قيود الأسرة.[1]

2ـ *نظرية الوسط الاجتماعي:* ترى هذه النظرية أن الجريمة وليدة الوسط الاجتماعي الذي توجد فيه و كان من أهم روادها "لاكساني" وهو المؤسس الحقيقي لهذه المدرسة و كانت أفكاره حول تفسير السلوك الإجرامي قد جاءت كرد فعل لتطرق أفكار "لومبروزو" من ناحية يرى أن الجريمة ظاهرة شاذة في المجتمع و رغم ذلك فكل مجتمع يفرز المجرمين الذين يستحقهم.

و من ناحية أخرى يرى أن الوسط الاجتماعي هو البيئة التي ينمو فيها الإجرام و أن المجرم كالميكروب الذي لاقيمة له في المجتمع إلا منذ اللحظة التي يجد فيها البيئة الصالحة لنموه. و

(1) سامية محمد جابر، المرجع السابق، ص261- 250.

يرى أيضا أن العوامل الفردية بدون هذه البيئة لا يمكن أن تدفع بمفردها الإنسان إلى الجريمة، فضلا عن البيئة و الوسط الاجتماعي الذي ينمو من خلاله السلوك الإجرامي يشمل البيئة الطبيعية و الثقافية و الاجتماعية و أخيرا يرى "لاكساني" لن مقاومة الجريمة يستلزم تغيير و تطوير البيئة على نحو يجعلها اقل صلاحية لإفراز المجرمين ويتم هذا بتطوير و تدعيم التضامن بين أفراد المجتمع[2].

فالبيئة الاجتماعية هي التي تشكل الفرد على نحو يدفعه عرضا أو بصفة دائمة إلى الجريمة بل واتخذها حرفة دائمة له و من الملاحظ أن الأغلبية الساحقة من مرتكبي جرائم القتل و السرقة لم يجدوا التربية الصالحة أو الرعاية و الرقابة اللازمة خلال مرحلة الطفولة و كان الشارع بالنسبة لهم هو المدرسة الحقيقية للإجرام حيث يعيشون مع بعضهم في مجموعات ثم تحولوا إلى مجرمين محترفين اختاروا الجريمة كمهنة لهم فالتقليد هو العامل الأساسي للإجرام و للتقليد ثلاثة قوانين:

أـــ إن الأفراد يقلدون بعضهم البعض على نحو اكبر كلما كانوا متقاربين.

ب ـــ للغالب يقلد المرؤوس رئيسه أو من هم في طبقة أدنى يقلدون المنتمين لطبقة أعلى.

ج ـــ في حالة وجود تعارض بين الأذواق القديمة و الحديثة، فان الحديث يتم تقليده و يطرد القديم.

إلا أن "لاكساني" لقي عدة انتقادات منها لم يوضح لماذا يقدم بعض الأفراد على ارتكاب الجريمة بينما يمتنع آخرون الذين يعيشون في نفس الظروف.

تعتبر هذه النظرية أن الوسط الاجتماعي من أهم العوامل المساعدة في الجنوح و الانحراف لاحتوائه على البيئة الطبيعية و الثقافية و الاجتماعية التي ينموا من خلالها السلوك الإجرامي لان البيئة الاجتماعية التي تشكل الفرد على نحو يدفعه إلى الجريمة و اتخاذها حرفة دائمة له نتيجة عدم وجود

([2]) سمير نعيم احمد، **الدراسات العلمية للسلوك الاجتماعي**، مطبعة دار التأليف، مصر، 1969، ص94.

الرقابة و الرعاية اللازمتين خلال مرحلة الطفولة لتهيئة الحدث لتحمل الضغوطات الاجتماعية و التفاعل مع المجتمع[1].

المبحث الثاني:

العوامل الاجتماعية لجنوح الأحداث

تندرج العوامل الاجتماعية المؤدية إلى جنوح الأحداث ضمن فئتين الفئة الأولى تتكون من العوامل التي تتصل بذات الحدث و تكوينه العقلي و النفسي و تسمى بالعوامل الداخلية و الفئة الثانية تتكون من الظروف البيئية الخاصة و العامة و تسمى بالعوامل الخارجية.

و لعلى هذه العوامل الاجتماعية من أهم العوامل المؤدية لجنوح الأحداث و من هنا سوف نستعرضها في هذه المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: العوامل الداخلية

الفرع الأول: الأسرة و الجنوح

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

الفرع الأول: المدرسة و الجنوح

(1) سمير احمد نعيم، مرجع سابق، ص96.

الفرع الثاني: وسائل الإعلام و الاتصال

الـــمـــطـــلـــب الأول

الـــعـــوامـــل الـــداخـــلـــيـــة

هي مجموعة من الظروف المحيطة بالفرد أي المتصلة بالحدث نفسه المتمثلة في الأسرة فهي الوحدة الاجتماعية و الأساسية التي تساهم في تقويم سلوكه و إيجاد بيئة ملائمة للحدث و لان لها دفعها في دفعه للانحراف.

الفرع الأول: الأسرة و الجنوح

تتمثل أهمية الأسرة في أنها البيئة الاجتماعية الأولى التي تستقبل الطفل منذ الولادة و تستمر معه مدة تطول أو تقصر تعتبر السنوات الخمس الأولى من حيات الطفل من أهم اكتساب الطفل للصفات و الخصائص الأساسية و الدعائم الأولى للشخصية فقد نصت عليها المادة 04 من القانون المتعلق بحماية الطفل الجزائري 12/15 ((تعد الأسرة الوسط الطبيعي لنمو الطفل لا يجوز فصل الطفل عن أسرته إلا إذا استدعت مصلحته الفضلى ذلك، و لا يتم ذلك إلا بأمر أو حكم أو قرار من السلطة القضائية أو وفقا للأحكام المنصوص عليها قانونا))

وقد أوردة الباحثة الاجتماعية الشهيرة الدكتورة " مريم فان والتر" وصفا دقيقا للأسرة المثالية التي قالت : ((على الأسرة واجبات تقوم بها إزاء الصغار فهي تؤوي وتطعم الصغار بشكل مريح دون أن تسبب لهم أنواعا من القلق المبكر و تساعد الطفل على أن يكون في صحة حسنة وحيوية، و أن ينال الاحترام الجماعي و عليها أن تعلم الطفل كيف يحترم نماذج السلوك الاجتماعي وكيف يستجيب للمواقف الإنسانية التي تحدث انفعالات كبيرة مثل الخوف و الغضب و الحب، و أن تعد الطفل للمعيشة مع الآخرين من بني جنسه في دائرته الصغيرة التي تقوم على علاقات بسيطة من الشفقة و العطف، و أخيرا على الأسرة أن تقوم بالواجب الأسمى و هو فطام الشاب و لكننا لا نعني هنا بمعناه المعروف، و لكن الفطام بمعنى تعويده في الوقت المناسب أن يستقل عن الآخرين، وان لا يضل عالة على الأسرة

مستغلا الشفقة والبساطة التي يعيش على حسابها في المنزل، و ذاك حتى لا يحرم الطفل من التعود على لذة الكفاح و الخدمة و العمل بين الآخرين من بني جنسه خارج المنزل))

فالأسرة مسئولة عن بناء شخصية الطفل و بالتالي نمط سلوكه وقيم وغرس الصفات و الأخلاق الحميدة. هناك دراسات ترى أن الأسرة أو دور الأسرة المفككة لها دور فعال في التكوين السلوك الإجرامي و بعضها يرى خلاف ذلك[1]

تعتبر الأسرة عاملا رئيسيا في تكوين شخصية الجانح فهي العامل المشترك الذي يقف عنده كل باحث في طبيعة الجنوح. و من أهم العوامل الأسرية التي تساعد على جنوح الأحداث :

1ــ التـــفـــكـــك الأســـــــــــري:

يقصد به انفصام الروابط الأسرية من الناحية الاجتماعية قد تنتج من الطلاق أو الهجر أو الصراع في الأسرة و يقصد بها الأسرة المنهارة. لقد الدراسات إن الجانحين الذين تربوا في بيوت محطمة بالانفصال أو الهجر أو الطلاق أو وفاة احد الوالدين أو كلاهما تتراوح ما بين 1% و50% و25%

ــ دراسة الحارثي صبحي السعيد 2003 ــ تناول الباحث العوامل الأسرية في جنوح الأحداث من وجهة نظر الأحداث المنحرفين نفسهم حيث وجد فروقا بين العوامل المؤدية لجنوح الأحداث المستوى التعليمي و الاقتصادي والتعامل الأسري مع الحدث وكذاك العوامل الثقافية.[2]

ــ دراسة علي مانع 1997 ــ كشفت أن ظاهرة جنوح الأحداث ظاهرة أخذة في تزايد مستمر مع التقدم البشري و الحضاري، حيث تظهر دراسته أن انحراف الدول المتقدمة منتشر أكثر بكثير من الدول النامية، وان العوامل التي ناثرة على الأحداث هي سبب في تغيرات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و التعقيدات وكثرة الطلبات التي تعجز الأسرة عليها بالإضافة للهجرة وأثرها أيضا لا يخفى عن الأثر السلبي الواضح لوسائل الإعلام.

([1]) محمد عبد القادر قواسمية، **جنوح الأحداث في التشريع الجزائري**، الجزائر، سنة 1992، ص104-105-107
المادة 04، قانون رقم12/15 المؤرخ 15 يوليو سنة 2015 يتعلق بحماية الطفل، الجريدة الرسمية رقم 39، المؤرخة في 2015/07/19

([2]) عبد الرحمن العيسوي، **سيكولوجية الإجرام**، بيروت، دار النهضة العربية، 2004، ص45

ــ دراسة نصر سعيد محمد وآخرون 1993 ــ توصل إلى أن القسوة الزائدة واللين المفرط أدى إلى التفكك الأسري، ضعف العلاقات وجماعة رفاق تكسب الفرد أنماطا سلوكية غير مرغوبة وتزيد من معدلات الانحراف[2]

ــ دراسة العايش علي سلامة 1989 ــ كشفت الدراسة نسبة الأحداث الجانحين تزداد بازدياد المرحلة العمرية للحدث خاصة المرحلة من 16 حتى18سنة و أنها في المدينة أعلى منها في القرية وان الفرصة للانحراف تتناسب طرديا مع عدد أفراد الأسرة.

ــ دراسة توق محي الدين 1982 ــ أظهرت الدراسة أن انحراف الأحداث يرتبط بتدني المستوى التعليمي والثقافي للحدث وأسرته وأظهرت أيضا أن سلوك المدرسين كان من اكبر الأسباب التي دفعت بالأحداث إلى ترك المدرسة ومن ثم الانحراف، كما بينت أن الفقر وتوتر العلاقات الأسرية سبب في انحراف هؤلاء الأحداث[1].

ــ ففي دراسة كذلك أجريت في كنسي الأمريكية على 4538 حدثا تبين أن 828 حدث منهم مهملون وان العامل الرئيسي المسبب لمعظمهم يرجع إلى التفكك الأسري وان السبب الرئيسي في تفككها يرجع غالبا إلى عدم ثبات العاطفة لكل من الأبوين.

فطبيعة العلاقات الزوجية من المقومات الأساسية للأسرة فان عدم التوافق بين الزوجين يعتبر السبب الرئيسي في التفكك الأسري.

و يعتبر" سندرلاند" من الأوائل الذين وصفو التفكك الأسري و الذي أطلق عليه اسم البيوت المتصدعة، ووصفها بأنها بيوت يكون فيها بعض أفرادها من ذوي الميول الإجرامية وأنها بيوت ينعدم فيها الضبط الاجتماعي و أنها تعاني الفقر الشديد.

ومن أسباب التفكك الأسري:

(2) يوسف شرمان، **انحراف الأحداث أسبابه وعوامله**، من وجهة نظر الأحداث "دراسة حالة على الأحداث في مركز تربية وتأهيل أحداث اربد" مجلة جامعة النجاح للأبحاث، الأردن مجلد 28 العدد(6)، 2014، ص11

(1) سوسف شرمان، المرجع السابق، ص13-14.

1ـــ1 ـــ الطلاق: دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف الباحثين أمثال "جلوك" إن نسبة الطلاق بين اسر الجانحين بلغت 22,2% مقابل12,8%بين اسر الغير جانحين[2].

أما دراسة أخرى فقد أظهرت أن الأطفال الذين يغيب عنهم الأب بسبب الطلاق هم أكثر عرضة للجنوح من الأطفال الذين فقدوا أبائهم بسبب الوفاة أو السفر[1].

وفي دراسة قام بها الدكتور رمضان محمد في الجزائر حول جنوح الأحداث والتي كانت العينة تتكون من 160حدث جانح توصل نسبة الطلاق بين الأسر الجانحين كانت 30,62 %

1ـــ2 ـــ وفاة احد الوالدين:

أكدت معظم الدراسات أن اثر وفاة أحد الوالدين في انحراف الأبناء، فلقد بينت دراسة أقيمت في الأردن عام 1971 حول جنوح الأحداث على عينة شملت 116حدث جانح أن 27 منهم قد فقدوا احد الوالدين آو كلاهما بالوفاة.

ودراسة لمحمد رمضان، توصل إلى أن نسبة الوفاة كانت بـــ 18%من الجانحين اللذين توفوا أبائهم و أمهاتهم أو كلاهما[2].

([2]) نشأة حسن أكرم، **علم الانثروبلوجيا الجنائي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 2008، ص116.

ـ العايش علي سلامة(1989)**دراسة مسحية لقضايا الأحداث الجانحين** في مدينة اربد وضواحيها خلال الفترة 1979-1988 رسالة ماجستبرغير منشودة، جامعة اليرموك.

ـ توق محي الدين(1980) **ظاهرة انحراف الأحداث** في الأردن، دراسة استطلاعية ودراسات العلوم الإنسانية الجامعة الأردنية، العدد2- مجلد7 ص7-57

([1]) بن عسكر منصور عبد الرحمن، **رؤى حول أسباب انحراف الأحداث**، مقال على الانترنت، تاريخ الاطلاع2018/01/03 http//www.omtera.com

أكدت دراسة "جلوك " أن الخصام بين الوالدين كان موجودا في 31,2%من أسر الأحداث الجانحين أما الدراسة التي التي أجريت في العراق فلقد بينت أن 36,67% من اسر الجانحين كانت تعاني من الخصام بين الوالدين مقابل 13,33% من اسر غير الجانحين.

إن الكثير من الجانحين هم نتاج الأسر التي يسودها الخلق الساقط وتنعدم فيها القيم الروحية والمثل العليا ومثل هذه الأسر، تكون الحياة فيها مجردة من معاني الشرف أو الفضيلة أو السلوك الطيب وتصبح فيها الجريمة والاعوجاج وسوء الخلق أمر عادي لا يرى فيه الأفراد الأسر غضاضة ولا يحسون فيه معنى الخطيئة، فإذا أدرك الحدث أن أباه سارق أو تاجر مخدرات مثلا وان أمه خليعة مستهترة أو بائعة هوى قد تتحطم فيه المقومات الأخلاقية الأساسية وتضعف فيه القوى الرادعة.

أما علي مانع لاحظ أن هناك علاقة قوية بين السوابق العدلية للإخوة والأقارب وبين جنوح الأحداث[3].

1ـ3 ـ حـــــجـــــم الأسرة:

تتأثر شخصية الطفل بعدد أفراد أسرته، فكلما كان حجم الأسرة معتدلا، كانت فرص التفاعل والتواصل والترابط ممكنة بين كل أفرادها، وينتج عن ذلك سلوكا سويا.

فالأسرة التي عددها كبيرا لا يجد فيها الطفل الفضاء الملائم الذي يساعده على النمو، كما يتعذر على الآباء القيام بكل حاجيات الطفل من توفير الرعاية الكاملة خاصة إذا كان المستوى الاقتصادي متدني، مما يجعل الطفل يحس بالإهمال. فلقد بينت كثير من الأبحاث والدراسات العالمية أن اثر حجم الأسرة في التنشئة الاجتماعية، له دلالة جوهرية، فعندما يزداد عدد الأطفال، تقل فرص التواصل بين الآباء و الأطفال وتزداد مواقف التفاعل بين الإخوة، مما يؤدي بالآباء اللجوء إلى أساليب تربوية قاسية للسيطرة على نظام الأسرة وضبط سلوك أفرادها،ومن الدراسات العالمية المقارنة أن الأسرة الكبيرة لها علاقة قوية بجنوح الأحداث ولقد توصل "واست": أن هناك نسبة معتبرة من الجانحين الذكور محل الدراسة كانوا ينتمون إلى اسر كبيرة تتكون من 4 أفراد فأكثر 32,3%لـــ 99 بالمقارنة إلى 16,7%لـــ

(2) نشأة حسن أكرم، المرجع السابق ص119.
(3) محمد عبدالقادر قواسمية، المرجع السابق ص109- 110

312 وقد لوحظ أن الأسر الكبيرة تعاني من المشاكل: الاكتظاظ ــ نقص السرية ــ ضعف الضابط الاجتماعي للآباء على أولادهم[1].

وما تبين عن علي مانع في الجزائر بأنه لا يوجد علاقة بين حجم الأسرة وجنوح الأحداث، وجد هناك 93 من الجانحين و 95 من غير الجانحين تتكون أسرهم من أكثر من 4 أفراد.

1ــ4 ــ الوازع الديني:

إن السلوك الأبوي يتمثل في نقص التماسك العائلي و نقص التربية الدينية الوازع الديني و الرقابة الأبوية كاستعمال الضرب كطريقة تربوية و مشاكل ناتجة عن أمية الآباء هذه العوامل لها علاقة بجنوح الأحداث في الجزائر خاصة و علتها في تحليل الدور الذي تلعبه العائلة،فالطفل يتعلم سلوكه من خلال طريقة التربية و مراقبة أبائه أي تقليد لسلوكهم و الأمية المنتشرة في أوساط الآباء أو نقص التوعية الدينية قد يكون سوءا في تربية الأبناء ، و بالتالي انحرافهم،فالتربية الدينية هي مظهر من مظاهر الانحراف عن طريق تنمية و تقويم القيم الأخلاقية و الإيمان بوجود الجنة و النار.

فالإهمال الديني هو عامل ذو علاقة متينة بالانحراف في الجزائر[2].

الـــمـــطـــلـــب الثاني

العـــــــــوامل الخـــــــــارجيـــــــة

إن العوامل الاجتماعية والظروف التي تتعلق بتكوين الفرد وتساهم في تربيته فتكمن في عاملين أساسيين

باعتبار أن المدرسة تكمل في الجزء الأكبر لعملية التنشئة الاجتماعية والتربية والتعليم

وعامل وسائل الإعلام والاتصال ولما له اثر من تسهيل أمور الحياة وسنتناولها في هذا المطلب

الفرع الأول: المدرسة والتعليم وجنوح الأحداث

إن التنشئة الاجتماعية لا تقتصر على الأسرة فقط بل للمدرسة دور كبير وفعال في تكوين شخصية الفرد، فهي تشكل الوسط الاجتماعي الذي يتصل بالحدث اتصالا مباشرا بعد الأسرة، خاصة وهي تستقبله في مراحل نموه الأولى فانه يقع على المدرسة العبء الأكبر في تربية الحدث اجتماعيا

(1) فاطمة الزهراء حميد، **شخصية الحدث الجانح**، دراسة انثروبولوجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم الثقافة الشعبية، تخصص انثروبولوجية الجريمة، جامعة ابى بكر بالقايد تلمسان، 2010-2011 ص100

(2) علي مانع، **جنوح الأحداث في الجزائر**، نتائج دراسة ميدانية ديوان المطبوعات الجامعية، ص02- 1997 ص59-60.

وتوجيه سلوكه إذا ما ظهرت عليه أعراض تنذر بانحرافه كالهروب من المدرسة والتمرد على النظام الداخلي أو إهمال واجباته.

فالمدرسة تلعب دورا في وقاية الحدث من الانحراف فهي تتولى فكرة التربية والتعليم المستمدة من أصول التراث الاجتماعي والثقافي للمجتمع وهي تعمل على تدعيم البناء الاجتماعي ووقايته من أشكال الانحراف والإجرام[1].

وكلما نجحت المدرسة في أداء دورها بطريقة تربوية حسنة وسليمة انعكس ذلك بالإيجاب على شخصية الفرد ويرى علماء الإجرام أن هناك علاقة بين الجنوح وفشل المدرسة في أداء مهمتها حيث أن هناك تأكيد لغالبية الباحثين أن معدلات الجريمة تزداد مع نقصان مستوى التعليم[2].

فقد أشار "توبي" إلى انه كلما كانت مدة بقاء الطفل في المدرسة طويلة كلما كان سقوطه في الجنوح قليل، كما أوضح "توبي" أن الأطفال الذين يعرفون الفشل المدرسي هم اقل احتراما للقانون وأكثر عرضة للجنوح[3].

ولقد توصل "جلوك" في دراسة قام بها إلى حقيقة مؤداها أن 90% على الأقل من الجانحين قد ظهرت عليهم العلامات الأولى لسوء الخلق داخل جدران المدرسة.

1 ــ التـــــســـــرب المدرســـــــي:

تبين إن سوء معاملة المدرسين وقسوتهم يؤدي إلى الانحراف، فقد توصلت إحدى الدراسات الميدانية أن 4 حالات من 400 أي بمعدل 1% كان اضطهاد المدرسين وسوء المعاملة احد الأسباب في هروبهم من المدرسة ثم ارتكابهم للجريمة، زيادة على ذلك أن أسباب مغادرة المدرسة من طرف الجانحين في المناطق الريفية والحضرية في الجزائر.

هو الطرد من المدرسة حيث قدرت النسبة بـــ 42% من الجانحين طردوا من المدارس بسبب فشلهم في النجاح أو لكبر سنهم فهو مشكل حضري أكثر منه ريفي حيث طرد 43,8%من الجانحين الحضريين من المدارس وهذا مقارنة مع الجانحين الريفيين قدرت بـــ 37% فقد سجل الطفل الجزائري يقول:

([1]) رشوان احمد حسين، **الجريمة دراسة في علم الاجتماع الجنائي**، المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة، ص178

([2]) نشأة حسن أكرم، المرجع السابق ص 128

([3]) علي مانع، المرجع السابق ص 84

((في المدرسة يقولون لي أني كنت كبيرا في السن، وفي المصنع يقولون لي أني كنت صغيرا، وفي معهد التكوين المهني يقولون لي كنت متأخرا)).

تقدر نسبة الجانحين الذين غادروا المدرسة 10% لأنهم كانوا يكرهون معلميهم لسوء معاملتهم السيئة لهم، فنقص المعلمين المؤهلين كانوا من وراء الأسباب المهمة وخاصة في المناطق الحضرية...حيث تتطلب الخبرة من طرف المعلمين للتغلب على المشاكل السلوكية التي يعاني منها بعض التلاميذ نتيجة عدم الاهتمام الأبوي وكثرة ضغوط الحياة الحضرية كما أن 8% من الجانحين موضوع هذه الدراسة غادروا المدرسة من اجل مساعدة عائلاتهم الفقيرة ومصداقية هذه النتائج هي مجسدة من واقع هذه الحالة المسرودة من طرف احد الأحداث الجانحين.

((كان عمري 10 سنوات عندما بدأت السرقة من الدكاكين، السيارات ومن جيوب الناس تعلمت السرقة من خالي، حيث تعود أن يأخذني مع أصدقائه الجانحين إلى السينما والتسكع في الشوارع للسرقة لقد تعودت الذهاب إلى المدرسة والسرقة، في نفس الوقت غير أني توقفت الذهاب إلى المدرسة، حيث أني وجدت السرقة أحسن من التمدرس...وفيما بعد كونت صداقة مع بعض الجانحين الذين توقفوا الذهاب إلى المدرسة لسوء المعاملة من طرف المعلمين ولعدم تمكنهم من شراء ضروريات التمدرس))[1].

ولقد اشتد الجدل حول العلاقة بين التعليم والجريمة ويمكن أن نلاحظ أن هناك أربعة أراء متباينة توضح هذه العلاقة وهي كما يلي:

أ ــ التغير من الجهل إلى التعليم يؤدي إلى انخفاض معدل الجريمة، ومن مؤيدي هذا الرأي "فيكتور هوجر" الذي ذهب إلى القول ((بان فتح المدرسة هو بمثابة إغلاق السجن)) وكذلك "بونجر" يرى أن انتشار الأمية يعد من أهم العوامل المؤدية إلى الجريمة.

ب ــ التغير من الجهل إلى التعليم يؤدي إلى ارتفاع معدل الجريمة ومن مؤيدي هذا الاتجاه "جان جاك روسو" حيث يقول ((الناس فاسدون ولو شاء لهم سوء الحظ أن يولدوا متعلمين لكانوا أكثر

(1) علي مانع، مرجع سبق ذكره ص86-87- 88.

فسادا)) ج ــ أن التغير من الجهل إلى التعليم يؤدي إلى تغير نوع الجريمة: فالتعليم حسب وجهة نظر هذا الاتجاه له اثر كمي في هبوط الجريمة، وان له أثرا نوعيا في ارتفاع نسبة ارتكاب بعض طوائفها إن كان صاحبه مزودا باستعداد إجرامي لم ينفع التعليم في التخفيف من حدته وان نوع الجريمة يختلف حسب الدرجة التي يبلغها منه صاحبه.

د ــ أنه ليس هناك علاقة ثابتة بين التغير من الجهل إلى التعليم وتغير معدل الجريمة، ومن هذا الاتجاه "سيمور" أن التعليم ليس فضيلة أخلاقية، بل هو قوة تمكن للشخص أن يستخدمها للنفع والضرر.

ولعل من سلبيات المؤسسات التعليمية في معظم الأقطار العربية والتي قد تكون سببا رئيسيا في ظهور السلك الإجرامي هي اعتمادها على نظم التعلم المرتكز على التلقين والتكرار والحفظ، وعلى حشو ذهن الطالب طوال مختلف المراحل الدراسية بمعلومات، دون إعمال للعقل ودون تحليل أو نقد، ومثل هذه النظم تفرز طالبا يتقبل بسهولة كل ما تمليه عليه سلطة المعلم دون نقاش، وبذلك يصبح من السهل جدا على مثل هذا الطالب أن يتقبل سهولة كل ما تمليه عليه سلطة أمير الجماعة دون تحليل أو نقد أو معارضة، ويكون عرضة للانحراف في أية جماعة أيا كان توجهها، حيث يتم تلقين الفكر وتقبله دون تحليل ويسهل الانقياد بفعل إبطال عمل العقل[1]

وكما لها من سلبيات كذلك لها ايجابيات فوظائفها تلعب دورا هاما في التنشئة الاجتماعية وهي لا تكتفي بتزويد التلاميذ بالمعروف والمهارات، بل تضطلع بمهمة نقل التلاميذ من وضعية أطفال إلى وضعية تلاميذ، ومن وضعية تلاميذ إلى وضعية أعضاء كاملي العضوية في المجتمع يقومون بواجبات ويتمتعون بحقوق،وبالتالي كلما نجحت المدرسة في تعزيز الشعور بالمواطنة والإنسانية لدى الفرد كلما زادت مناعته ضد الجنوح والإجرام كذلك التعليم والتربية تعالج مشاكل سوء التكيف التي يواجهها التلاميذ بين جدرانها فالوظيفة التربوية للمدرسة تكمن على حد تعبير الفيلسوف الانجليزي "جون ميل" ((في جعل الفرد أداة سعادة لنفسه ولغيره فإذا نجحت المدرسة في القيام بوظيفة التربية على أحسن وجه من خلال تكوين الإنسان المتوازن في جميع جوانب شخصيته، فإنها تنجح في الحيلولة دون

(1) بن عشي حفصية، المداخلة تحت عنوان، **جنوح الأحداث، بين تقصير الأسرة وفشل الأداء المدرسي**، في الملتقى حول جنوح الأحداث، باتنة 2014 ص71

الجنوح والإجرام أو على الأقل التقليل منها، وتهتم المدرسة بالضبط الاجتماعي من خلال تدعيم القيم والعادات الهامة في المجتمع))[1].

يرى " نمبري" إن قلة التعلق بالمدرسة وعدم المواظبة فيها يجعل الطفل على صلة مباشرة مع البيئة الجانحة والسلوك الجانح، بينت دراسة قام بها قاضيان في مصر أن معظم التلاميذ المنحرفين قد ابدوا شعورا بالضيق والكراهية نحو الانتظام في السلك الدراسي و ارجعوا ذالك أنهم وجدوا صعوبة في الدراسة كانوا متأخرين بالنسبة لزملائهم[2].

وأكد رئيس الفورام في الجزائر مصطفى الخياطي أن أزيد من 2,2 مليون طفل بين 13و 18 سنة تسربوا من المدارس خلال السنوات الأخيرة معدله 500 ألف تلميذ في كل سنة مما يدل على أزمة النظام المدرسي التربوي، لاحظ الخياطي أن نسبة كبيرة من هؤلاء المتسربين يواجهون واقعا مؤلما في مجتمعنا. فكلما تمتعت المدرسة بمقومات صالحة والتي تتمثل في شكل أساسي في المدرسين المختصين والمؤهلين تربويا وعلميا كانت التنشئة التربوية سليمة [3]

2 ــ رفـــــقـــــــاء الســـــــــوء:

قد تعود أسباب التسرب المدرسي تحت تأثير جماعات الأصدقاء أو الرفاق فغالبا ما يختار الفرد شخصا يوافقه في نفس الصفات ونفس الأهواء والرغبات والنزعات وعندما يجد الحدث رفقة هذه الرفاق فانه يبدأ يحس بالاستقلالية عن سلطة الأسرة.

وليس في شك أن هذه المجموعة سوف يؤثر بعضها على بعض فإذا كانت الرفقة تجتمع على خير وتقضي وقت فراغها بما يعود عليها وعلى الجميع بالفائدة وكانت تتصف بالأخلاق الحميدة فان الفرد سوف يكتسب هذه الأخلاق، وبالتالي فان السلوك الفاضل سيصبح هو المسيطر على هذه المجموعة أما إذا كانت هذه المجموعة أو الرفقة تتسم بسمات غير حميدة وصفات غير فاضلة فان الفرد المنظم إليها سوف يكتسب نفس السلوك[1]

([1]) المرجع السابق ص71

([2]) رشوان احمد حسين، المرجع السابق ص187

([3]) عياش سنوسي، مقال في الانترنت، الموقع Ayache -senouci - moktoobby.com

([1])حومر سمية، **أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث**، دراسة ميدانية بمركزي قسنطينة وعين مليلة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2005- 2006 ص17

يعد الاتصال مع الآخرين والاجتماع معهم حاجة لدى الإنسان يجني من ورائها فوائد كثيرة، فهي تبث في نفسه الشعور بالأمن والانتماء، وتتيح له فرصة إظهار شخصيته وتوكيدها، وتزوده بمهارات وخبرات جديدة...ولكن أحيانا يجد بعض الأشخاص أنفسهم خاصة الشباب منهم في أحضان ثلة من الرفاق يتحكمون فيهم دون أن يفيدهم أو ينصحوهم وسرعان ما يكتسبون منهم أنماطا سلوكية كثيرة تحول دون تكيفهم السليم في المجتمع، وقد تبين أن جماعة الرفاق من أهم العوامل التي تؤدي بالفرد إلى انخراط في جماعات التطرف والإرهاب فمما لاشك فيه أن للرفقاء أو الشلة دورا لايستهان به في النزوع نحو العنف و التطرف ولاسيما عندما يكون تأثير الشلة قويا في وجود شخصية ضعيفة أو إيحائية أو غير مستقلة اسريا كما أنها تسمح للفرد بالتعبير عن رأيه بحرية حتى لو كانت آراءه خاطئة بل ربما وجد فيها الفرد متنفسا للكبت الداخلي لديه أو محرضا على سلوك لا يقره المجتمع أو المنطق.

فجماعة الرفاق تلعب دورا كبيرا في التأثير على الحدث وتوجيه سلوكه ويزيد ذلك خطورة إذا توفرت عوامل أخرى مثل: التفكك الأسري، ضعف المراقبة الأبوية، ويدفعه لتكوين علاقات مع أشخاص أكبره سنا، أو حتى مثل سنه ليخفف عن متاعبه ويمارس من خلال هذه الجماعة جميع أنشطته ورغباته[1].

زيادة على ذلك نقص وسائل الترفيه واستثمار وقت الفراغ.

إن المشكل الذي يواجه الكثير من المراهقين لا يتمثل فقط في فشلهم في الاستمرار في الدراسة والتعليم، وفي إيجاد عمل وإنما نقص وسائل الترفيه تشكل مشكلا جديا أيضا، ولقد وجد في الأبحاث المقارنة بان نقص وسائل الترفيه و بالتالي الشعور بالملل عاملا مؤديا إلى الجنوح، وفي الولايات المتحدة الأمريكية قال "قولد" بأنه:

((كلما كانت منطقة متوفرة على الوسائل التربوية والترفيهية، كلما كانت جذابة الى صغارها وشبابها، وبالتالي كانوا اقل في السقوط في الجنوح)) .

(1)صالح بن يحيى، نصر السرحاني، **دور المدرسة في وقاية الأحداث من الانحراف**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التأهيل والرعاية الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005 ص 51

فنقص وسائل الترفيه الملائمة من اجل شغل أوقات الفراغ هو من العوامل التي تؤدي الى جنوح الأحداث، فالأطفال يقضون معظم أوقات فراغهم في الشوارع يتسكعون مع رفقاء السوء ويتعلمون العادات السيئة شرب الخمر، تعاطي المخدرات، القمار تنتهي بالجنوح[1]

الفرع الثاني: وسائل الإعلام والاتصال

إن وسائل الاتصال الحديثة رغم ايجابياتها و المتمثلة في تسهيل الكثير من أمور الحياة إلا أن سلبيتها أكثر بسبب الإفراط في التعامل معها كالتلفاز والانترنت، حيث يقضي الكثير من أفراد الأسر جل أوقاتهم أمام التلفاز أو الانترنت وهذا يؤدي إلى تناقض الاتصال الأسري، فالانترنت أصبحت آفة العصر في الآونة الأخيرة احتل وجودها كل بيت وشغل أوقات الكبير والصغير و على شبابنا ومنعتهم من التواصل الأسري والترابط العائلي

ويقال أن مشاهدي العنف والرعب في التلفزيون لديهم مؤثرات أعلى من المتوسط وتختلف الآراء حول تأثر هذه البرامج على الجنوح والجريمة ويبدوا أن التلفزيون تأثيره أقوى، وفي تقرير لمجلس أو إحدى لجان المجلس الشيوخ الأمريكي حول اثر التلفزيون جاء نصه: ((إن الطفل المتكيف تكيفا حسنا سوف يتحمل التوتر المتراكم الناتج عن برامج التلفزيون العنيفة، ولكن الطفل قليل التكيف الانفعالي سوف لا يتحمل ذلك التوتر. كما جاء به أن مناظر الجريمة والعنف ربما تنقل تقنيات الجريمة للأطفال وما يقال عن التلفزيون ينسب على السينما والمسرحيات والراديو من حيث مسؤوليتها عن زيادة نسبة الجنوح))

إن البرامج التي يشاهدا الأطفال سواء كانت مخصصة لهم أو للكبار تستثير خيالهم وتدفعهم في الغالب إلى التقليد وتقمص الشخصيات التي تمارس أشكال العنف والقسوة، الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في نسبة جنوح الأحداث فانعدام الرقابة على وسائل الإعلام تؤدي إلى نتائج وخيمة لا يحمد عقباها.

فالوسائل الإعلامية متفاوتة التأثير في مقدمتها التلفاز تحول مع التقدم المذهل في وسائل الإعلام إلى وسيلة قوية تتجاوز الناحية الإقليمية والحدودية أي حدود السياسية للدولة تعمل على تقارب المجتمعات وتصاهر الحضارات[1].

(1) علي مانع، المرجع السابق ص 9

فالأقمار الصناعية اليوم هي أيسر وسيلة لنقل الإرسال إلى القارات بأسرها ومن المعروف إن الأحداث من أكثر فئات المجتمع تأثرا بالتلفاز لما له من خاصية فهي مخاطبة العين والأذن والصورة والحركة.فقد أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1998 دراسة مسحية على عيينة عشوائية 527 عيينة، مكونة من الوالدين الذين لديها أبناء تتراوح أعمارهم بين 12 و17 سنة فأغلب الآباء عبروا عن قلقهم بشأن مشاهدة عنف الأفلام التلفزيونية 81% كما أوضحت دراسة غطت 23 قناة في الولايات المتحدة الأمريكية أن 58% من البرامج احتوت العنف.إلى جانب التلفاز تضل السينما هي الأخرى سببا من أسباب الجناح فظلمة القاعة وما تصاحبها من جو خاص يشجع على السلوك السيئ ويجعل المتفرج في وضعية المنوم مغناطيسيا مهيأ لتقبل كل الايجابيات كما أظهرت التجارب والدراسات أن بعض السرقات الكبيرة كان الدافع إليها تردد الأحداث بشكل متكرر على قاعات السينما وان نسبة 38% من مجموع 252 فتاة تتراوح أعمارهم بين 14 و16 سنة اعترفن بان أفلام السينما ما شجعتهم على الاندفاع في طريق الغاوية والبغاء، عير أننا لا ننكر دور التلفاز والسينما في ترسيخ القيم الثقافية الجمالية والدور العلاجي من خلال أفلام يتم إعدادها لهذا الغرض يبقى فقط ترشيد استعمالها، أي وسائل الإعلام و الحرص على تنشئة الأطفال تنشئة سليمة.

إن الانترنت تشكل تهديدا على سلوكيات الأحداث يجعلهم عرضة لنوعيات مختلفة من المعلومات والصور التي تتناسب مع مراحلهم العمرية، فلابد من التسليم بان كثيرا من المواقع الموجودة على شبكة الانترنت تهدف إلى إشاعة الفاحشة والإباحية والدعاية للمشروبات الكحولية والمخدرات حيث أن 62% من إعلانات المنتوجات الكحولية على الانترنت جذابة للأطفال،أن الاستخدام السيئ للانترنت يمثل ظاهرة خطيرة ومرفوضة لما تتركه من أثار سلبية تدفع بالشباب إلى الانجراف والجريمة فتهدد كيان الأسرة والمجتمع و كل القيم الإنسانية والأخلاق الدينية وكذا الضوابط التي تحكم السلوك الحسن المتفق عليه في ضل الشرائع السماوية والقوانين الوضعية الأكيد أن الانترنت أصبحت ضرورة حياتية عصرية لاغنا عنها، غير انه لا يمنع هذا على ضرورة الترشيد استعمالها وتوعية الحدث قبل استخدامها توعية صحيحة تنأى به عن كل الأضرار[1]

([1])بوهنتالة أمال، مداخلة **اثر العوامل الأسرية في جنوح الأحداث**، المداخلة في الملتقى الوطني حول جنوح الأحداث، قراءات في واقع وأفاق الظاهرة وعلاجها، كلية الحقوق جامعة باتنة1، 2016، ص12

([1]) بوهنتالة أمال، مرجع سابق ص12

الـــمـــبـــحث الثالث

علاقة العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث

من الملاحظ أن في وجود نسبة عالية من الإجرام فانه بالتالي توجد نسبة كبيرة من الأحداث المنحرفين والسبب هو تأثير الصغار بفساد الكبار لان الحدث المنحرف كالمجرم البالغ يرجع لعوامل اجتماعية واقتصادية والعوامل الاجتماعية التي تدفع بالحدث للانحراف متنوعة ومتشعبة وهي تظهر بشكل جلي في دراستنا فنتناولها في مطلبين :

المطلب الأول: علاقة العوامل الداخلية بجنوح الأحداث

الفرع الأول: أثر البيئة الأسرية على الأحداث.

الفرع الثاني: أثر الدّين والمستوى الثقافي للأسرة على الأحداث.

المطلب الثاني: علاقة العوامل الخارجية بجنوح الأحداث

الفرع الأول: أثر العلاقة بين الانحراف والمدرسة

الفرع الثاني: أثر العلاقة بين الانحراف ووسائل الإعلام

المطلب الأول:

علاقة العوامل الداخلية بجنوح الأحداث

مما لاشك فيه أن تفكك العائلة و انشغال الوالدين بالعمل يؤدي إلى تفكك بنيان الأسرة بسبب انتشار الخلاف الذي يؤدي إلى الطلاق، أحيانا بين الوالدين.

فالأسرة هي الأم المسؤولة، والطفل النموذج المثالي للسلوك المتوقع من الطرف البالغ، ما يعرض الحدث لمشاكل في سلوكه عندما يحاول برهنة رجولته.

فلها أثرها من خلال توفير جو الوئام و الانسجام والتفاهم داخل الأسرة.

وهنا سنتناول هذا المطلب أثر الأسرة وعلاقتها بالجنوح.

الفرع الأول: أثر البيئة الأسرية على الأحداث.

يقصد بالتفكك الأسري من الناحية الاجتماعية انفصام الروابط الأسرية التي ينتج من الطلاق أو الهجرة والشقاق والصراع في الأسرة،ونظرا لما للأسرة من أثر كبير في تقويم سلوك الفرد، فقد قام الكثير من الباحثين بدراسة التفكك الأسري والجنوح، ونتائج هذه الدراسات تختلف إلى حد ما بين دراسة وأخرى، وذلك لاختلاف طبيعة المجتمع وصفاته ومميزاته، وكذلك لاختلاف طرق جمع البيانات وتحليلها[1].

فالحدث عندما يفتح عينيه في بيت تسوده الخصومة والشجار بين الوالدين فمن الحتمي أن يترك البيت القائم ويهرب من محيط الأسرة، ليبحث عن رفاق، مما يمهد له سبل الانحراف،وعلى الأسرة أن تقوم بالواجب الأسمى، وهو فطام الشاب لكننا نعني الفطام هنا بمعناه المعروف، لكن الفطام بمعنى تعويده في الوقت المناسب على أن يستقبل عن الآخرين وان لا يظل عالة عالة على الأسرة مستغلا الشفقة والبساطة التي يعيش على حسابها في المنزل وذلك حتى لا يحرم الطفل من التعود على لذة الكفاح والخدمة والعمل بين الآخرين ومن بني جنسه خارج المنزل، وتعني هذه الظاهرة أن هناك تقصير من قبل الأسرة والمجتمع في توجيه الجيل الناشئ، وهذه المشكلة لا تنفصل عن سياسة الأسرة والجماعة

وتبدوا انعكاسا للحياة العصرية ومما يشوبها من سوء التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والتفكك بناء الأسرة المادي والمعنوي وما يتبعه من انحلال في القيم والأخلاق[2].

([1]) حسن شحاته سعفان، **علم الجريمة**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1960، ص188.

([2]) عبد الوهاب محمد الظفيري، **النساء المعيلات للأسرة في حالة عياب الأب**، مجلة دراسة الجزيرة العربية العدد 98 2000 ص102

فانحراف الصغار يرجع في الغالب إلى عوامل البيئة الأسرية الفاسدة التي يعيشون فيها، وأهمها عدم رعاية الوالدين وتأثيرهما السيئ أحيانا.

لان الحقيقة في انحراف الأحداث تعبر عن فشل الوالدين في تربيتهم والإشراف على توجيههم، وتقوية الشعور بالمسؤولية عند الأهل يكون أفضل من إلقاء عبء التربية الصغير على الغير.

وإذا ما أردنا فهم الفرد واتجاهه فيجب النظر إليه من خلال علاقاته بالعالم الخارجي، وبالتالي فان جنوح الأحداث غالبا ما يعود إلى البيئة السيئة التي نشأ وترعرع فيها، ووجود الطفل في بيئة أسرية غير ملائمة ربما يكون من الأسباب ذات العلاقة الوطيدة في إيجاد البيئة الملائمة للانحراف السلوكي، ولكن هناك عوامل أخرى تساعد على الانحراف في مدى استجابة الطفل لتلك الظروف.

إن الأسرة هي البيئة الطبيعية لنشوء الأطفال، وقد أثبتت التجارب التي قام بها الكثير من العلماء أن الأسرة هي أفضل نظام يوفر للأطفال العوامل النفسية والثقافية[1].

فالتربية لها أثر في العلاقة بين الانحراف وجنوح الأحداث .

فكما يمكن أن الوالدان مصدر عطف وثقة بالنسبة للحدث، يمكن أن يكونا سببا لخيب أمله وكبته من خلال أسلوب المعاملة، التربوية التي يتلقاها الحدث سواء كان ذلك عقابا أم ثوابا.كما أن التفاوت في المعاملة داخل الأسرة يمكن أن يولد لدى بعض الأحداث الرغبة في التفشي والانتقام وخاصة إذا أنتجت هذا الشعور عوامل أخرى تؤدي بالحدث إلى الانحراف، فمواقف الوالدين من الأبناء لها أهمية خاصة إذ يجب ألا تثير معاملتهم الضغينة في نفوس الصغار، كما يجب ألا تتسم لعدم العدالة، ويجب التأكد على أهمية حاجات الطفل للحب والأمان وتأكد الذات، فعند عدم إشباعها قد تنفجر بصورة أو بأخرى بشكل عدواني

(1) جعفر علي، **الأحداث المنحرفون**، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1996- ص102

ضد المجتمع كما أن التكيف داخل الأسرة يتوقف عليه التكيف مع المجتمع المدرسي و المهني والمستقبلي[1].

إن حب الأبوين للطفل هو أول شرط من« Mary Buel Sayles » وترى العالمة شروط شعوره بالأمن، وهو ليس بأقل أهمية من شروط الوفاق بينهما وان أسباب تمزق حياة الطفل الداخلية، وجود النزاع الظاهر بين الأبوين اللذين يعيشان معا، وحتى الخلافات الأبوية التي يضن الأبوان إنها خافية على الأطفال تسبب لهم اضطرابا عنيفا[2].

كما أن الكثير من الجانحين هم نتاج الأسر التي يسودها الخلق الساقط وتنعدم فيها القيم الروحية والمثل العليا ومثل هذه الأسرة تكون فيها مجرد معاني الشرف والفضيلة أو السلوك الطيب وتصبح فيها الجريمة والاعوجاج وسوء الخلق أمرا عاديا، لا يرى فيها أفراد الأسرة غضاضة، ولا يحسون فيه معنى الخطيئة، فإذا أدرك الحدث ا ناباه سارق أو تاجر مخدرات مثلا وان أمه مستهترة أو بائعة هوى، فقد تتحطم فيه المقومات الأخلاقية و الأساسية وتضعف فيه القوى الرادعة، فيتجه بأفكاره نحو الرذيلة وعدم احترام القانون و يعمد إلى محاكاة أفعالها بصورة شعورية أو غير شعورية، فالدرس الذي تلقيه الأسرة على أبنائها الصغار ليس وسيلته الكلمة فقط بل القدوة، والطفل قبل أني يتعلم يقلد[3].

الفرع الثاني: أثر الدين والمستوى الثقافي للأسرة على جنوح الأحداث.

إن المستوى التعليمي والثقافي للأسرة أو بالأصح للإباء يختلف تبعا لنوع المنطقة فهناك نوعان من الثقافة تخص الأسرة وهما:

1 ــ الثـــقـــافـــة العـــامـــة: وهي شاملة للفرد والجماعة التي ينتسب إليها يرثها أو يكتسبها بحكم انه فرد في هذه الجماعة.

2 ــ الثـــقافة الخـــــاصـــة: يكتسبها الفرد من حياته اليومية ومجتمعه وبيئته التي درج فيها. وهذه الثقافة تطبع الإنسان بطابع خاص يميز جماعته من عيرها من الجماعات، ويميز شخصه عن غيره من الأشخاص ويكون من شانها أن يشعر ويفكر ويقدر على أساليب متعددة، وان يتشبع بآراء

(1) محمد جعفر علي، **الأحداث المنحرفون**، المؤسسة الجامعية للنشر ط1 بيروت، 1974 ص62- 63.
(2) محمد عبد القادر قواسمية، المرجع السابق، ص 106. ص109- 110.
(3) نفس المرجع، ص 110

ومعتقدات وتقاليد وان يكتسب من أنواع السلوك والمعاملة والعادات ما يرفع أو يخفض من احتمالات اصطدامه بالنظم والقواعد الاجتماعية.

وطبيعة هذه الثقافة تنقسم إلى :

أ ــ العوامل الحضارية: وهي العوامل المتصلة بالثقافة العامة للجماعة.

ب ــ العادات والتقاليد: ويقصد بها أنماط من الاعتقادات والسلوك المجتمعية والتي تنحدر من السلف إلى الخلف على مر الحقب الطويلة، وتحظى بالقداسة والاحترام دون الحاجة إلى مناقشتها وإخضاعها للتفكير كالأخذ بالثار أو الانتقام للعرض.....الخ.

ج ــ المـــــديـــــنة: وهي اللباس الخارجي للمجتمع مبناها النمو العلمي والتحكم في قوى الطبيعة ورفع المستوى المادي وجعلها أكثر رفاهية[1].

فغرس المبادئ الدينية السليمة في عقول الأحداث وبصورة تدريجية يساعد على اجحام الحدث عن انتهاج السلوك الإجرامي نظرا لما يتضمنه الدين بشكل عام من المبادئ السامية تحث على الخير وتنهى على الشر. إلا أن البعض قد يستغل الميول الدينية لدى الأحداث وينحرف بهم عن المبادئ الصحيحة الدين تحت ستار التطبيق الأصولي لهذه المبادئ ويدفعهم إلى الخروج على نظام المجتمع و قوانينه.

وتنشأ تبعا لذلك جماعات تتخذ لنفسها مسميات دينية تجذب إليها الأحداث مستغلة صغر سنهم وقلة معلوماتهم الدينية وضعف خبرتهم ودرايتهم بحقيقة العلاقات الاجتماعية و تبدأ بنفذ سموها بين هؤلاء الصغار ثم توجههم لتحقيق مأربهم أو أهدافهم وتحيلهم إلى مجرمين صغار يرتكبون جرائم مختلفة كالسرقة والقتل والجرائم الجنسية والجرائم السياسية.

هنا مع الإشارة إلى وجود جماعات دينية تدعوا مبادئها إلى تحقيق الدين في تربية الحدث دينيا وتوجيهه اجتماعيا حتى لا ينحرف سلوكه ويخالف تلك المبادئ.

وليس مما لاشك فيه أن للدين أثر عميق في توبة المجرمين وإبعاد الحدث عن عالم الجريمة والمجرمين لذا نجد معظم العائلات المتدينة لا تعاني من جنوح الأحداث على العموم وان حدث فان

(1) محمد جعفر علي، المرجع السابق ص 67 - 68.

الأمر لا يعدوا أن يكون استثناء أو شاذ جدا، لد من الضروري أن ينشأ الحدث على التعاليم الدينية لان الخوف من الله يجعله حريص على فعل ما يحرمه الله ولو كان في وسعه القيام به ولا يمكن أن يعلم به احد.

فالتربية الدينية تبقى مانعا ضد إغراءات الجريمة والانحراف وتعد مظهر من مظاهر التربية بصفة عامة فنقصها يمكن أن يكون له أثر ودافعا للارتكاب السيئات والانحرافات فالإهمال الديني له علاقة متينة للانحراف في الجزائر[1].

المطلب الثاني

علاقة العوامل الخارجية بجنوح الأحداث

تعد المدرسة البيئة الثانية في تنشئة الحدث ولوسائل الإعلام والاتصال والتكنولوجيا الحديثة أثرها فهي ذات أهمية بالغة في وقتنا الحالي وهذا ما نستدرجه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أثر علاقة جنوح الأحداث والمدرسة

1 ــ التـــــــــــرب المـــــــدرســـــــــــي : تمثل المدرسة التي أنشاها المجتمع وعهد إليها بمسؤولية وإعداد أفراده للحياة الاجتماعية، والمدرسة وبذلك تكون ذات أهداف محددة مشتقة من فلسفة المجتمع وثقافته وإمكانياته وخططه المستقبلية وطبيعة العصر وخصائص المتعلمين في المرحلة التعليمية المرتبطة بالمدرسة، وفي قيام المدرسة بهذا الدور تعتمد على المتخصصين من المعلمين والإداريين[2] .

وبما أن المدرسة هي المؤسسة المختصة التي أنشأها المجتمع لتربية وتعليم صغاره نيابة عن الكبار الذين منعتهم مشاغل الحياة وحالت دون تفرغهم للقيام بتربية الصغار لذا فوظيفتها تتمثل في:

أ ــ تبسيط التراث الثقافي وخبرات الكبار وتقديمها في نظام تدريجي يتفق مع قدرات الأفراد.

([1]) علي عبدالقادر القهوجي، **علم الإجرام وعلم العقاب**، الدار الجامعية الإسكندرية، بدون طبعة وبدون سنة ص175

([2]) محمد عبد القادر قواسمية، مرجع سبق ذكره ص 119

ب ــ تنقية وتطهير التراث الثقافي مما يفسد نمو الطفل ويؤثر في تربيته تأثيرا سلبيا، حيت إن عمل البيئة المدرسية هو حذف كل ما هو غير ملائم من البيئة الخارجية كي لا يؤثر في عادات الطفل واتجاهه.

ج ــ توفير بيئة اجتماعية أكثر اتزانا من البيئة الخارجية مما يؤثر في تنشئة التلميذ وتكوين شخصيته تكوينا يمكنه من التفاعل والتكيف مع المجتمع والعمل على تطويره .

إن البيئة الاجتماعية خارج المدرسة تضم جماعات عديدة متباينة ولكل منها أهدافها ونضمها وعلاقتها التي تنعكس في تأثيرها التشكيلي لشخصيات أعضائها إن اختلاف هذا التأثير وتعارضه وعدم اتزانه يؤثر في قدرة التلميذ على التكيف مع المجتمع الكبير. فالطفل حيث ينشا في جماعته الأولى وهي الأسرة ثم ينتقل إلى جماعة أخرى فيعاني من صعوبة التكيف نظرا لانطوائه داخل جماعته الأصلية لكن البيئة المدرسية توجد الاتزان بين العناصر والأوضاع المختلفة في البيئة الخارجية تعمل على تحريره من الانطواء داخل جماعته ليدخل معترك الحياة الأوسع.

تلعب المدرسة دورا متميزا في حياة الحدث، كقوى وقائية يمكن أن تحول بين الحدث و الجنوح أو كقوة علاجية تلعب دورا ناجحا في تقويمه إذا جنح، أيضا قد تكون سببا في خلق بعض حالات الجنوح لا غرابة في ذلك فهي البيئة الخارجية الأولى التي يصادفها الحدث بعيدا عن عائلته مجرد من الاطمئنان العاطفي الذي شب عليه داخل أحضان أسرته يلتقي فيها بأصناف غير محددة من الأطفال الذين نشؤا في بيئات عائلية متباينة، يحملون نزعات وأهواء مختلفة لا تستبعد أن يكون بينهم الجانح أو من هو في طريقه للجنوح، كما يلتقي فيها بمن سيلعبون دورا كبيرا في توجيه وبناء شخصيته بعد والديه، وهم معلموه وأساتذته وهنا تلعب المخالطة و المحاكاة دورهما البارز في تحديد معالم شخصيته.[1]

فالمدرسة إذا هي المحك الأول الذي تقاس به قدرة الحدث أو عدم قدرته على التكيف معا مجتمع يسوده النظام والقواعد الملزمة التي يتعرض الحدث للعقاب إذا خالفها، ويكون عقابه بواسطة سلطة أخرى خلاف سلطة أبويه، وهو يتذوق في المدرسة للأول مرة طعم القوة التي تسود العالم الخارجي بالنسبة لمجتمعه العائلي الصغير تلك القوة التي تفرض عليه أوضاعا سلوكية لم يسبق له أن صادفها

(1)محمد عبد القادر قواسمية، المرجع السابق، ص 120

من قبل، وفيها يتعرض للأنواع من العقوبات والجزاءات لم يألفها من قبل وقد تعتريه الدهشة إذ يجد حتى واليه عاجزين عن حمايته منها، فالمدرسة بالنسبة للحدث تجربة جديدة، فلا بد وان تكون ذات اثر فعال في سلوكه و في بناء شخصيته.

ومن هنا فان رسالة المدرسة لا يجب أن تقف عند حد تلقين الطلاب العلوم المجردة، ذلك إن التعليم ليس فضيلة أخلاقية بحد ذاته لقدر ما هو قوة يمكن للشخص أن يستخدمها للنفع والضرر.

2 ــ رفـــــــــقـــــــــاء الســـــــــــــــوء: تعتبر جماعة الرفاق أو ما يطلق عليه اسم الشلة عبارة عن جماعة صغيرة تتوفر فيها العلاقات الاجتماعية الوثيقة بين أعضائها وتتكون من أشخاص ينتمون إلى مراكز اجتماعية واحدة ويتفقون فيما بينهم على استبعاد الأفراد الآخرين من الجماعة[1].

إلا أن الزملاء أو الرفقاء في الدراسة أو الحي أو الجيرة يعتبرون مؤثرات خارجية لها درجة من الأهمية، إلا أن هذه الجماعة عادة ما تمتاز بالقوة والتماسك فيكون الحدث منقاد لأوامرها و أحكامها، وبمجرد أن ترتكب هذه الجماعة أول عمل يتنافى وقيم المجتمع و معاييره الاجتماعية فإنها تفقد مقومات الضبط الذي كانت تشعر به في بداية تكوينه.

ويلاحظ أن أثر جماعة الرفقاء يتمثل غالبا في تهيئة الجو الملائم للحدث أين يشعر بالحرية والانطلاق خاصة إذا كان جو البيت والمدرسة مشحون بضغوط انفعالية تحرم الطفل من التمتع بحرية التعبير عن رغباته هذا مع أن الحدث بحاجة ماسة إلى اللعب وإقامة علاقات اجتماعية مع أقارنه لكي يمضي معهم أوقات فراغهم خاصة إذا لم يجد في المنزل وسائل للعب والترفيه وإقامة علاقات اجتماعية أما إذا لم يكن للأسرة علاقة باختيار أصدقائه فمن الحتمي أن يعمل من الشارع مسرحا لنشاطه التلقائي فالشارع به الكثير من الإغراءات الدافعة إلى تبني السلوك المنحرف ففي أوقات الفراغ غالبا ما يمضي الحدث جل وقته في اللعب مع أقارنه سواء كانوا من سنه أو اكبر منه وذلك تعويضا له لان يكوّن نوعا من الصداقة بالصغار الجانحين فيسلك سلوكهم وهذا لما جماعة الرفاق من قوة في التأثير على الحدث تعني بالضرورة بانحرافه غالبا في ممارسة القمار والسرقة لسد وقت فراغه خاصة انعدام أماكن الترفيه كما هو الحال في الأحياء الهامشية وحسب الإحصائيات الخدمة الاجتماعية

(1) محمد عبد القادر قواسمية، المرجع السابق، ص 120.

لمحكمة الأحداث أن رفقاء السوء يكونون سببا في انحراف حوالي10%من مجموع الأحداث الذين يقبض عليهم كل عام، وغالبا ما يبدأ الجنوح عند فشل الحدث في تحقيق طموحاته أو عند صعوبة التكيف مع الجماعة وإحساسه بالإهمال من الأهل من جهة ومن المجتمع من جهة ثانية بالإضافة إلى قسوة الآباء أحيانا ما يدفع بالأبناء إلى التسكع في الطرقات ومن هنا تتحول جماعة الأصدقاء العادية إلى عصابات تمارس نشاطها كنوع من أنواع

الهواية لسد أوقات الفراغ فيقومون بالسرقة وغير ذلك من السلوك المعادي للمجتمع و مع هذا إلا بداية صعبة نحو جنوح الأحداث[1].

الفرع الثاني: أثر وسائل الاعلام و الاتصال بجنوح الأحداث

لازالت وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المرئية أو المقروءة أو المسموعة تساهم بشكل كبير في تربية سليمة تتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع فوسائل الترفيه و التسلية المتعلقة خاصة بالأحداث بحكم طبيعتها ومادتها وطريقة عرضها تعتبر من المثيرات الحسية والعقلية والانفعالية العنيفة على نفسية الحدث وعلى سلوكه، وقد تنبه علماء النفس و الاجتماع إلى مدى أهمية هذه الوسائل قانونيا وثقافيا مع الرقابة التامة حتى تستغل أحسن استغلال ممكن لفائدة الكبار والصغار معا [2].

غير أن الملاحظ غير ذلك فانعدام الرقابة للكثير من وسائل الإعلام الثقافية قد أدى إلى ظهور العديد من المشاكل السلوكية لدى الأفراد كذلك نجد أن معظم إنتاج وسائل الإعلام السمعية والبصرية تولي اهتماما كبيرا ببرامج الكبار مهملة في ذلك نشاطات الصغار التربوية والعلمية والثقافية، والواقع حتى الآن ليس من السهل التعرف على حقيقة تأثير وسائل الإعلام على انتشار العنف والجريمة والسلوك الجانح، فكما يقول "تشارلز رايت" انه من الصعب أن تجد رئيا واحدا يحدد تأثير وسائل الإعلام في مثل هذه القضايا بل العكس نجد كثيرا من الآراء والاختلافات يمكن أن نحددها في سببين رئيسيين كما يقول "رايت".

أ ــ نعطي الدليل العلمي القاطع حول تأثير وسائل الإعلام.

([1]) حومر سمية، مرجع سبق ذكره ص17

([2]) محي الدين مختار، **مشكلة انحراف الأحداث وعواملها ونتائجها**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم النفس الاجتماعي 1984 ، ص36

ب ــ حدة المطالب الاجتماعية الملحة التي غالبا ما تحيط بموضوع تأثير وسائل للاعلام.

لذا يجب إن يؤمن المسؤولون عن الإعلام بان رسالتهم، رسالة توجيهية إصلاحية ثقافية قبل أن تكون أداة ترفيه، أو انه على الأقل يجب أن يسير الهدفان جنبا إلى جنب، بحيث لا يخل احدهما بالأخر فلا يصح أن يؤدي الترفيه عن فريق إلى المساس بالمعايير الأخلاقية و الإخلال بالمثل العليا.

كما يجوز أن لا يكون التوجيه في صورة جافة بحيث ينصرف عنها الجمهور، وهذا ما يقضي اعتماد سياسة تربوية اجتماعية إعلامية محددة واضحة المعالم، تأخذ بعين الاعتبار نسبة الأحداث الكبيرة في المجتمع كما تعمل على تحقيق التكامل والتناسق بين دورها و دور البيت والمدرسة والمؤسسة الدينية والشبابية والاجتماعية الأخرى ...حتى تكون الوقاية من الجنوح جهدا تكامليا تتصدى له كل مؤسسات المجتمع ضمن سياسة مدروسة ومحددة المعالم.

فقد أوصت اللجنة الاجتماعية للأحداث التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في مؤتمر مكافحة الجريمة في الشرق الأوسط سنة 1953 بان تتضمن البرامج الوقائية للأحداث في ميدان السينما اشتراط تكوين مراقبة الأفلام من عناصر تمثل الجهات المهتمة برعاية الطفولة وان تعمل الحكومات على توجيه المؤسسات السينمائية إلى إنتاج واستراد أفلام تلائم الطفولة و تفيدها ، ومن الواضح أن العمل الاجتماعي لا ينتظر حتى يثبت الدليل العلمي.

فالانترنت تعلم الطفل أو الحدث اختراق أنظمة المعلومات، الهاكرز و الجريمة المنظمة عبر الانترنت وكذلك قد تؤثر في الأحداث كطريقة تبادل المعلومات المتمثلة عادة في صور وفيديوهات مروعة ومشاهدة مخلة، أو يتعلم الحدث مع بعض المواقع الإباحية أين يكون الطفل أحيانا يبعث عن ارتكاب جرائم الاغتصاب والشذوذ الجنسي، البغاء، والإغواء.

كما أن هناك مواقع تعلم التطرف الديني، وكذلك تساهم الانترنت خصوصا في غياب الرقابة في السرقة وخاصة بطاقات الائتمان عن طريق الانترنت، كما قد تكون دافعا قويا لاتجاه الأحداث إلى تهديد الأمن القومي للدول وكذا أعمال العنف والقتل وتهديدات التجارة الالكترونية.

ويكون تأثير الانترنت سببا سريعا ومؤثرا في تعلم الصغار للألعاب الخطيرة على مستقبلهم وبخاصة القمار الذي يؤدي عادة للإدمان والهوس بهذه اللعاب، ويقوي في نفس الحدث الهياج والانفعال خاصة عند الخسارة فيصبح عنيفا ومنتقما[1].

([1]) وفاء كمال زيان، **العوامل الاجتماعية وأثرها في جنوح الأحداث**، الجامعة الإسلامية غزة -2010- ص10

2 ــ فالتلفاز من المعروف أن له اثر كبير للأحداث ومن أكثر فئات المجتمع تأثرا به لما له من خاصيات لا تتوفر لغيره من وسائل الإعلام الأخرى، وهي مخاطبة العين والأذن والصورة والحركة إلى جانب التلفاز، تظل السينما هي الأخرى سببا من أسباب الجناح فظلمة القاعة وما تصاحبها من جو خاص، يشجع على السلوك السيئ ويجعل المتفرج في وضعية المنوم مغناطيسيا مهيأ لتقبل كل الايحائات، كما أظهرت التجارب والدراسة أن السرقات الكبيرة كان الدافع إليها تردد الأحداث بشكل متكرر إلى قاعات السينما،وأن نسبة 38% من مجموع 252 فتاة تتراوح أعمارهن من 14 و16سنة اعترفن بأن أفلام السينما ما شجعهن على الاندفاع في طريق الغاوية والبغاء[1].

لقد ظهرت عدة مواقع وقنوات فضائية ذات درجة عالية الخطورة على مصير أبنائنا مستهدفا عقولهم و تربيتهم وترمي بهم إلى الهاوية ولقد أبدى الدارسون المهتمون بشبكة الاتصال عبر الانترنت في الجزائر تخوفهم من انتشار ظاهرة جنوح الأحداث عن طريق ممارسة طقوس غير أخلاقية عبر مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك.

كما أصبح الأحداث في الجزائر ينضمون إلى مواقع الاتصالات الهاتفية المثيرة للجنوح من طرف فتيات مدربات خصيصا على فساد الأخلاق، كما انتشر التعامل بالصور والفيديوهات عبر الهواتف النقالة الحديثة تحرض على فساد الأخلاق من خلال تقنيات تحميل الفيديوهات ونشرها.

إن هذا النوع من الجرائم قد يكون الحدث جاني أو مجني عليه نتيجة الاحتكاك المستمر عبر وسائل الاتصال بالثقافات الغربية، التي دخلت عالم الأطفال وحولت براءتهم إلى نية إجرامية تتفجر كلما وجدت الوقت المناسب.

(1) سمية نوردين ، مداخلة ، تأثير **وسائل الاتصال الحديثة على جنوح الأحداث** في الملتقى الوطني حول جنوح الأحداث ، جامعة باتنة 2016 ص 7

الفصل الثانـي

النظريات والعوامل الاقتصادية

المفسرة لظاهرة جنوح الأحداث.

تعد مشكلة جنوح الأحداث من المشكلات الجوهرية التي تعاني منها المجتمعات الحديثة، نظرا لكونها تمس فئة عمرية مهمة، ألا وهي فئة الصغار و هي ظاهرة نفسية اجتماعية، كانت و مازالت و ستبقى موضوعا خصبا للباحثين في علوم الاجتماعية، ذلك أنها تطرح مسالة السلوك الإنساني في أعلى درجات تعقيد كما أنها ستبقى بمثابة التحدي الكبير للمهتمين بهذا الميدان فمعظم الدراسات التي أجريت حول كانت العلاقة بين الظروف الاقتصادية و اعزف الأحداث، فان المعانات التي يعيشها الطفل مع الحرمان قد تؤثر على مشاعره و سلوكه نحو المجتمع.

و سنحاول خلال هذا الفصل التطرق إلى النظريات الاقتصادية المفسرة لجنوح الأحداث، و العوامل المؤدية للجنوح و اثر هذه العوامل على جنوح الأحداث.

المبحث الأول

نظريات و العوامل الاقتصادية مفسرة لظاهرة جنوح الأحداث

يمكن القول بشكل عام أن هناك نظريات و مدارس فكرية اقتصادية متعددة تناولت انحراف الأحداث و علاقته بضغوط اقتصادية التي تضغط على سلوك الأفراد و قد تدفعهم إلى ارتكاب سلوكيات منحرفة، فلقد حاول بعض الباحثين في سلوك منحرفا تباعد عن اتجاهات الفردية مفسرة لهذا السلوك، و تحظى ذلك مجال الذي يتصل بالفرد الناحية البيولوجية الوراثية أو النفسية إلى مجال أوسع يمتد فيه التفسير إلى ربط سلوك بوجه المنحرف بالبواعث الاقتصادية كسبب من أسباب السلوك الإنساني بوجه عام و كان ذلك من النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ومن هنا تقتصر دراستنا على استعراض النظريات الاقتصادية و سوف نتناول في هذا المبحث في المطالب التالية:

المطلب الأول: النظرية الماركسية.

المطلب الثاني: نظرية علماء الاقتصاد.

المطلب الأول

النظـــــــــــرية المـــــــاركسيـــــــة

لقد حاول بعض من العلماء تفسير ظاهرة الانحراف، كما عملوا على تحديد المؤشرات التي تعمل على إبراز ظاهرة في المجتمع و يربطونها بظروف اقتصادية فتعتبر هذه النظرية من النظريات الاقتصادية متعلقة بالسلوك الإجرامي أو انحرافي بزعامة "كارل ماركس" الذي يرى فيها هو وأنصاره أن الانحراف على انه إفراز من الإفرازات الصراع الطبقي الذي يكون بين الملاك و العمال، بين الطبقة البورجوازية و طبقة البوليتاريا، و إن السبب الرئيسي للانحراف بنظرهم هو التوزيع الغير العادل للثروة و القوة في المجتمع، فالصراع الطبقي على المهنة و الدخل أو المكانة الاجتماعية، فهنا يكون الطفل منحرف كله نتيجة تلك الصراعات الاجتماعية و الاقتصادية[1].

و بالرجوع إلى وجهة النظر الماركسية هو متعلق بطبيعة المجتمع أساسا نجد أن " ماركس" يرى أن ظهور الطبقات في المجتمع لا يرجع إلى طبيعة الأنساق الشريرة كما تدعيه النزعة المثالية، بل هو نمو قوي الإنتاج و وفقا لتحليل " ماركس" ينقسم المجتمع أساسا إلى طبقات تتصارع من اجل مصالحها الطبقية فان عوامل التغير التي تقع على المجتمع عامة و بالطفل خاصة تكمن في العامل الاقتصادي أو كما يطلقون عليها الأساس الاقتصادي للمجتمع.

تعالج النظرية الماركسية كثير من القضايا المتعلقة بالتنظيمات الاجتماعية و مقدار تأثيرها في مستويات الأداء و الإنتاجية و البناء الاجتماعي و ظروف العمل و الصراع الطبقي و تعد هذه الأخيرة واحدة من القضايا الاقتصادية للبناء الاجتماعي، لان العلاقات الاقتصادية أثرة كثيرا في تكوين التنظيمات الاجتماعية المتعددة.

ولم يحتل موضوع التنظيم الاجتماعي مكانا أساسيا في النظرية الماركسية على الرغم من أنها أسهمت في شرح قضايا التنظيم البيروقراطي الرأسمالي و تفسيره، من خلال معالجتها لوسائل الصراع الطبقي، و أزمة المجتمع الرأسمالي فان التحليل الماركسي يرى أن التنظيمات البيروقراطية أداة تستخدمها الطبقة المالكة الحاكمة من اجل إحكام السيطرة على العمال و استغلالهم بأشكال متعددة، و لقد نادى بالقضاء على الملكية الخاصة و الاستغلال و معاملة العمال معاملة إنسانية تناسب طبيعتهم

(1) يوسف الشرمان: المرجع السابق ص7

البشرية و تحقق متطلباتهم الاقتصادية التي يكونون في حالة من الاستقرار و التوازن الاقتصادي لأسرهم و أطفالهم حتى لا يكون عندهم شعور بالاستغلال و استثار بالسلطة[1].

المطلب الثاني

نظـــــــــرية علمـــــــاء الاقتصـــــــــــــــاد

يحاول بعض الدارسين من المشتغلين بدراسة الجريمة و الربط بين الانحراف من جهة و بين العوامل الاقتصادية كالفقر و انخفاض الدخل و التطلعات الاقتصادية من جهة أخرى.

وقد ظهرت مجموعة من الدراسات الاجتماعية المدعمة لهذا الغرض كما ظهرت بعد الدراسات المكذبة له، و في نفس الوقت ينطوي هذا الغرض على فرض ضمني يحاول حصر الجريمة إلى حد كبير داخل الطبقات الفقيرة في المجتمع و هي التي تكون أكثر فقرا و التي تتسم بانخفاض مستوى المعيشة في العالم الغربي و على سبيل المثال فقد كشفت دراسة " ديفرسي" أواخر القرن الماضي على أن المجرمين المحكوم عليهم من الأبناء الفقيرة يصل عددهم إلى 90%من مجموع المحكوم في حين أن نسبة أبناء هذه الطبقة إلى أبناء كل طبقة لا تتعدى60%فقط، كذلك فان أبحاث شيكاغو في علم الاجتماع تميل إلى دعم ذلك الفرض الذاهب إلى أن الانحراف و الإجرام يشيعان أكثر بين الطبقات الدنيا أو الفقيرة أو المحرومة داخل المجتمع، و يقول آخر بأنهم يجعلون من الانحراف ظاهرة مرتبطة بالفقر و الأحياء المتخلفة التي يسكنها أبناء الطبقات الوسطى[2]

و لقد ربط العالم الهولندي "بونجر" أن الأفعال الإجرامية و خاصة جرائم الممتلكات إلى ظاهرة الفقر لأبناء الطبقة في ظل التنافس الاقتصادي و الفقر ينبع عادة من المنافسة الاقتصادية غير الناجحة و يقود إلى التفكك الشخصي، و هنا يصبح علاج الجريمة وفقا لهذه النظرية من خلال إعادة التنظيم وسائل الإنتاج يقول " بونجر" أن النزعة الأنانية في الإنسان لا تؤدي بذاتها إلى جعله مجرما، و بسبب ظروف البيئة الحالية أصبح الإنسان أناني جدا أو أكثر قدرة على ارتكاب الجريمة

[1] www. Bsocilogy.com تاريخ الاطلاع 25 فيفري 2018 على الساعة 11:10 صباحا انظر الموقع

[2] سامية حومر، مرجع سابق ص39

و يقوم النظام الاقتصادي الحالي على أساس التبادل و التبادل يؤدي إلى تنمية صفة الأنانية و المجتمع الذي يبنى على أساس التبادل يعزل أفراده عن بعضهم البعض بواسطة إضعاف الروابط بينهم فكل فريق من رفقاء التبادل يفكر في تحقيق منافعه حتى و إن كانت على حساب الفريق الآخر[1].

و يذهب " بونجر" إلى القول إلى أن اله الاقتصاد و التجارة هو في نفس الوقت اله اللصوص و على ذلك يقول أن التاجر و السارق يشبهان بعضهما البعض من حيث أن كلا منهما يهتم بمصلحة الخاصة[2].

يحاول علماء الاقتصاد في هذه النظرية الربط بين العوامل الاقتصادية و الجنوح بحصر الجريمة داخل الطبقة الفقيرة للمجتمع، و التي تتسم بالانخفاض من مستوى المعيشة لان اغلب المنحرفين من أبناء الطبقة العمالية البسيطة و ذلك كله نتيجة توسع طموحاتهم الاقتصادية و حاجاتهم الأساسية و الذي يؤدي إلى انحرافهم و يضطرون إلى انتهاج طرق غير قانونية لتحقيق رغباتهم التي لم تستطع أسرته تحقيقها فلا يجد سوى الانحراف طريقا لتحقيقها و ذلك بسبب اضطهاد الذي يعانيه أوليائهم.

فالفقر من أهم عامل من العوامل المؤدية للجنوح في المجتمع، و لقد كشفت الدراسات الموضوعية على الارتباط الوثيق بين و الجريمة يحمل انحيازا سياسيا لتحقيق بعض الأهداف[3].

([1]) عبد الرحمن العيسوي، مرجع سبق ذكره ص 71

([2]) عبد الرحمن العيسوي، نفس المرجع ص 71.

([3]) سامية حومر، مرجع سابق ص41

المبحث الثاني

العوامل الاقتصادية لجنوح الأحداث

لا شك أن ظاهرة انحراف الأحداث لا تأتي من فراغ أو من تلقاء نفسها ومن خلال الدراسة و البحث من طرف المختصين تم توصل بالتوضيح العوامل المؤثرة و التي يمكن أن تكون سببا في ظاهرة جنوح الأحداث و قد تم استنتاج مجموعة من النتائج و من أهمها أن ظاهرة جنوح الأحداث في المجتمع هي نتاج لجملة من العوامل و لعل العوامل الاقتصادية واحدة من أهم العوامل المؤدية لجنوح الأحداث و التي تدفعهم إلى انتهاج أساليب حياة جديدة و سلوكات محددة.

و من هنا سوف نتناول في هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي للأسرة

الفرع الأول: الفقر أو الحاجة

الفرع الثاني: البطالة و ضعف آفاق الشغل

المطلب الثاني: حركة الأنماط العائلية

الفرع الأول: ظروف السكن

الفرع الثاني: الهـــــــــجـــــــــرة

المطلب الأول

الوضع الاقتصادي للأسرة

إن العوامل الاقتصادية هي التي تشكل مختلف الحياة المادية للعائلة من الفقر أو الحاجة ... الخ من الظروف المحيطة بالفرد خاصة و بالمجتمع عامة و التي ممكن أن تساهم إلى دفعه إلى الانحراف، فالعامل الاقتصادي يأتي بمقدمة البواعث إليه، و عدم استقراره و الشعور بالأمن و الانتماء مما يترك له مجال الاتجاه إلى سلوكات منحرفة.

و من هنا تقتصر دراستنا في هذا المطلب غلى ظاهرة الفقر والبطالة.

الفرع الأول: الفقر أو الحاجة

لقد رد الكثير من الدارسون و العلماء الاجتماعيون في البلدان المتقدمة و النامية أن معظم حالات الانحراف للأحداث ترجع إلى الفقر، لكن ما هو الفقر؟ هناك جدل حول تعريفات الفقر منذ أكثر من القرن و هو ميدان مهم للدراسة في حد ذاته و محاولة لإيجاد التعريف الدقيق للفقر ذكر " كلينارد ابوت" بان ((الفقر يعني عدم الكفاية بالنسبة لمستوى معين من العيش، عدم المساواة في توزيع الدخل، عدم القدرة على تحقيق بعض الطموحات))[1]

فتعريف هذا واسع يغطي محتوى الفقر، و تتمثل خطورته في عجز الإنسان عن إشباع حاجاته الأساسية للحياة (المأكل، الملبس، المشرب) للطفل "الحدث" علما بان المجتمعات الحديثة، تعتبر خدمات الصحة و التعليم من تلك المقومات الأساسية فالحرمان الاقتصادي غالبا ما يؤدي إلى عجز اجتماعي بل ليس غالبا حقيقة مؤكدة، إلى جانب تأثيره على الأسرة و العلاقات الأسرية، و ما قد ينموا معه من مواقف عدائية اتجاه المجتمع و قد تظهر في ألوان مختلفة من الجريمة و الانحراف[2].

و هذا ما نصت عليه المادة 3 من قانون حماية الطفل الجزائري ((يتمتع كل طفل بالحق بالرعاية و العلاج و التعليم و التأهيل الذي يعزز استقلاليته و ييسر مشاركته الفعلية في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية))[3].

([1]) علي مانع، **جنوح الأحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية 1997 ص100-101

([2]) محمد سيد فهمي، **الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث2002 الإسكندرية،ص 367

([3]) **المادة** 3 من قانون رقم 15 - 12 يتعلق بحماية الطفل الجزائري

كما نجد تعريفا آخر يقصد به الحاجة و العوز و حالة من لا تكفيه موارده و هو عدم القدرة على تحقيق مستوى من المعيشة المادية و يتمثل في الحد الأدنى المعقول في المجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية معينة محدد.

و هناك التعريف الاجتماعي للفقر((هو أولئك الذين يحصلون على إعانة للرفاهية من المجتمع وهو الحد الأدنى لمستوى الدخل و هذا الدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يكون مقيدا في قوائم الإعانة الاجتماعية))

و نلاحظ من هذه التعريفات أن مفهوم الفقر معقدا جدا إذا لا يمكن تعريفه بمؤشر واحد فقط لذلك فان أي محاولة لتعريفه لابد و أن تأخذ في الاعتبارات معايير و مؤشرات متعددة كالدخل، الممتلكات، التعليم، التغذية، الطبقة أو الطائفة و إمكانية الحصول على الخدمات معينة[1].

فالعائلات ذات الدخل الضعيف هي أكثر عرضة للظروف البيئية و بالتالي عدم ضمان النمو و استمرار الحياة، مما يدفع بالأسر إلى تشغيل أبنائها في سن مبكرة و تحمل مسؤولية فيسعون بشتى الوسائل لتوفير الضروريات فان لم يجدوا فإنهم يبحثون عن طريق آخر للكسب و هو طريق الإجرام و الانحراف[2].

إن عدم القدرة على الحصول على الحاجات الضرورية يمكن أن يؤثر كثيرا على مظاهر الحياة الإنسانية، و قد استنتج " كلينارد ابوت" بان ((الفقر في كل بلد نام أو متقدم، يؤثر على الصحة، معدلات الحياة، معدلات وفيات الأطفال، السكن، نوعية الحياة العائلية، المعيشة الفردية و الجماعية و فرص التعليم فالفقر عامل مهم في دراسة أسباب الجنوح))[3]

([1]) جلال فاطمة الزهرة، **علاقة الفقر بجنوح الأحداث**، مقال بالانترنت بتاريخ 2012/12/06 تاريخ الاطلاع 2018/02/23 -swmsa.net-

([2]) بوهنتالة أمال، مرجع سابق ص10

([3]) علي مانع، مرجع سابق ص103

الفرع الثاني: البطالة و ضعف آفاق الشغل

إن ابرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية هي تفاقم ظاهرة البطالة أي التزايد المستمر لعدد الأفراد القادرين على العمل و الراغبين عنه و الباحثين عنه دون أن يهتدوا إليه، مما ينجم عنه انعكاسات سلبية خطيرة على اقتصاديات المجتمع و الأفراد سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة[1].

فتعريف البطالة بشكل عام ((حالة توقف لإرادي عن العمل لاستحالة وجوده، و أنها حالة تعطل الشخص عن العمل في حالة عدم توفره))[2]

فقد كانت هناك صعوبة بين الاقتصاديين تتعلق بأمر الوصول إلى مفهوم محدد للبطالة، حيث تعددت التعاريف التي تناولتها، فيرى بعض الاقتصاديين أن البطالة هي الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل و لا يعملون، ولكن يبحثون بصورة جدية عن فرصة للعمل، و يرى بعضهم الآخر أن البطالة تمثل اختلالا بين قوة العمل المتاحة في المجتمع المعين و بين فرص العمل المتاحة تلك التي يتمخض عنها عدم الاشتغال جزء من العمل بصورة كلية أو جزئية رغم قدرتها على العمل[3].

تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي الاقتصاد، حيث انه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة، حيث تنال هذه الظاهرة اهتماما واسعا على المستويين النظري و التطبيقي، نظرا لما تحمله من التطورات و تغيرات هامة في البناء الاقتصادي و الاجتماعي[4].

و على ما يبدو أن هناك نوعين من البطالة:

أولا: هو حصيلة أزمة اقتصادية أو صناعية عابرة أو حالة، بالبلد تؤدي لنقص فرص العمل و يصبح الإنسان من جراءها عاطلا عن العمل دون أن يكون قد تسبب في ذلك، و مثل هذا الوضع يعالج أجمالا في البلدان الراقية عن طريق صناديق التعويضات المتنوعة، حتى لا يضطر الفرد إلى

([1]) فتيحة كركوش، **موقف العاطلين عن العمل "دراسة ميدانية للأبعاد الاقتصادية و النفس، الاجتماعية"** المداخلة في الملتقى الوطني حول الآثار الاقتصادية لظاهرة البطالة جامعة الجزائر2 ،2002 ص3- 4

([2]) توفيق سلوم، **معجم العلوم الاجتماعية**، دار التقدم موسكوط1 ، 1992، ص10

([3]) إسحاق كواشخية، **النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية التخصص اقتصاد عمومي و تسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي- 2015 ص23

([4]) إسحاق كواشخية، نفس المرجع ص24

الانصراف نحو الجنوح و الجريمة، أما في البلدان النامية حيث لا تتوفر مثل هذه الخدمات، فقد يؤدي الأمر ببعض العاطلين عن العمل إلى الانزلاق في الجنوح والإجرام، وذلك بالقدر الذي يكون الاستعداد النفسي مهيئا لدى الفرد لمثل هذا السلوك.

ثانيا: هو حصيلة تصرف الفرد بنفسه، و هذا التصرف متنوع الأشكال والأسباب منها:

أن يكون الفرد غير مؤهل أو مدرب لأي أعمال معينة أو غير مواظب على عمله أو سبب مرضه أو إصابته بعائق معين يمنعه من مزاولة عمله، و يكون للبطالة في مثل هذه الحالات أثار اجتماعية و نفسية و اقتصادية سلبية غلى الفرد وعلى المجتمع معا، فقد تكون سببا في شعور العاطلين عن العمل بضيق و الم في أنفسي يولد إحساسا بالنقص ينعكس على علاقاتهم الاجتماعية و بالتالي يؤثر على سلوكهم في المجتمع[1].

تمثل البطالة خطرا حقيقيا غلى صحة المجتمع و بشكل واسع بين صفوف الفئات العمرية، قادرة على العطاء و التي تمتلك مخزونا من الطاقة الإنتاجية، فالحدث مطرود مبكرا من المدرسة، تنشا لديه العدوانية و الإحباط و فشله على عدم حصوله على عمل مأجور أو في مركز من مراكز التكوين المهني مما يورث له الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالسرقة و الرذيلة و النصب والاحتيال، مما يؤدي به إلى التسكع في الشوارع حيث إغراءات الجريمة و لذلك في بعض الأحيان يجدون أنفسهم مطرودون من البيت إلى الشارع مما يساهم في ازدياد انحرافهم، و ذلك كله نتيجة الأجواء التي يعيشها أفراد الأسرة من التصدع المادي و التوترات الاقتصادية[2].

فالمهنة تعتبر مصدر أمان بالنسبة للحدث، تهيئ له فرصة القيام بدوره في المجتمع، المهنة تعتبر من الناحية الأخرى تحذره من سلطة والديه و يجعله يشعر بالقيم المعنوية لحياته وتحقيق رغباته كما أن الطفل إذا تعرض للبطالة انتابه الشعور بالخيبة و عدم الاستقرار، و كلما زاد هذا الشعور زادت معه الكراهية و امتلأت نفسه بالحقد و دفعته نحو الانحراف[3].

([1]) خالد بن محمد بن سعد السرحان، **أثر الحالة الاقتصادية في عودة الأحداث للانحراف**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية، تخصص التأهيل والرعاية الاجتماعية كلية العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2004، ص29

([2]) علي مانع، مرجع سبق ذكره، ص153

([3]) علي جعفر، **حماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرضين لخطر الانحراف**، دراسة مقارنة "مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع" بيروت، ط1، 2004، ص83- 85ص.

فالبطالة هي نتيجة التدهور الاقتصادي و تناقص الموارد المالية التي أدت إلى إفلاس عدد من المؤسسات العمومية مما أنتج عنه الكثير من البطالين، خصوصا أن تكاليف متطلبات المعيشة في ارتفاع مستمر و من جهة الأخرى أفرزت التغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم ما يسمى بصناعة الجنس العالمية التي غالبا ما يذهب الأطفال و المراهقون ضحاياها في ظل الأزمة المالية الخانقة و تسريح الآلاف من العاملين و كان هؤلاء الأطفال المعوزين الذين هربوا من بيوتهم لتامين مصدر الرزق، ومن ثم نفهم أن البطالة تعد من بين الدوافع التي تجعل الإنسان يفكر في مخارج هذه الأزمة و لكن قد تكون هذه المخارج منحرفة و غير سوية[1] .

المطلب الثاني

أنمـــــــاط الحـــــــركة العائليـــــــــــــــة

إن تأثير العامل الاقتصادي للأسرة على جنوح الأحداث يظهر من نواح عديدة، فقد تلجا بعض الأسر إلى السكن في أماكن مزدحمة و غير صحية بسبب عجزها المادي أو من الأساس غير متوفر فيضطر الأطفال للجوء إلى الشوارع و قد يمتد أثرها إلى الهجرة لاعتبارات مادية و في حالتين عاملي مهيأ للانحراف و من هنا تقتصر دراستنا في هذا المطلب على السكن و الهجرة.

(1) فتيحة كركروش، ظاهرة **انحراف الأحداث في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، بدون طبعة 2011،ص32

الفرع الأول: ظروف السكن

من بين المشكلات المعاصرة التي تواجه الفرد و الأسرة معا هي عدم وجود المسكن أو عدم توفره على أساسيات الحياة المريحة أو هشاشته، حيث أن المسكن هو ليس مجرد فضاء ننام فيه، إنما هو المكان الذي يشبع فيه الإنسان جزءا كبيرا من احتياجاته منها المادية و العاطفية و العائلية و الثقافية و الروحية و الذي يمثل بالنسبة إليه معاشا نفسيا و علائقيا يحمل الكثير من الدلالات و المعاني لذلك يعد البيت من أعظم عناصر التوازن الفردي، فإذا شارك الأطفال في تكوينه فانه يصبح سبيلا للتوازن و الانسجام بين الجميع، و انعدامه أو عدم استقراره يؤدي إلى انهيار و ضعف العلاقات الأسرية[1].

فظاهرة اكتظاظ المنازل بالسكان هي نتيجة لعدم توفر منزل مغاير أو متسع يعاني منها اغلب العائلات الجزائرية و هي ظاهرة عامة في المجتمعات و هذا راجع إلى عدم التنظيم العائلي و النمو الديمغرافي السريع و المتطور، و هذا ما أثار الاهتمام الكبير وسط السلطات الجزائرية و خاصة الذين يتعاملون مع الجريمة و جنوح الأحداث و في التقرير المقدم في ملتقى انعقد في الجزائر سنة 1974 حول الجريمة و الجنوح في الجزائر جاء في كلمة لوزير العدل مايلي ((انه ليس من المستغرب أن نرى الجنوح والجريمة في ارتفاع مادمنا نستمر في بناء هذه البنايات ذات الطوابق المرتفعة و التي تتمثل في وحدات منزلية تتكون من ثلاثة غرف بينما نعرف جيدا بان معدل حجم العائلة الجزائرية أكثر من 7 أشخاص))[2].

تتداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية لتعقد من ظاهرة جنوح الأحداث على المستوى الفردي و الجماعي، فبسبب الأزمة التي مرت بها الجزائر منذ عدة سنوات ضعفت قدرة المؤسسات الوطنية للتكفل بفعالية لكل الطلبات و الاحتياجات من بينها السكن فهو المكان الوحيد الذي يشعر به الطفل بالأمن و الاستقرار و المسافة بينه وبين الانحراف و الجنوح كما يجب أن يكون ذلك المسكن وفقا للمعايير المناسبة كحجم المسكن عدد غرفه و نوعيته ، كوخ، فيلا، بيت عادي[3] .

([1]) فتيحة كركروش، مرجع سابق ص 33

([2]) علي مانع، **جنوح الأحداث في الجزائر**، مرجع سابق ص161- 163

([3]) أحمد بن الشين، **التغيير الاجتماعي وأثره على جنح الأحداث في الجزائر**، "دراسة ميدانية لعينة من الأحداث الجانحين" رسالة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلم والاجتماع والديموغرافيا، جامعة الجزائر، 2008، ص98.

فمشكل الاكتظاظ في السكن كان ومازال يشكل أهم عامل في انحراف الأحداث و هذا يمكن ربطه بالأسباب الاجتماعية فالعوامل المتعلقة بالظروف السكنية قد تكون مهيأة للجريمة و ذلك بإشراك عدد من الأفراد في غرفة واحدة و بالتالي يقع التزاحم و تكدس أكثر من أسرة في مسكن واحد، و قد أوضحت الدراسات الاجتماعية، أن هذه ظاهرة تكثر في الأحياء الشعبية و زيادة إلى ذلك فان الآباء من اجل الحصول على الهدوء قد يجبرون أولادهم إلى الخروج إلى الشارع يمكن أن تتوافر فرص الانحراف و الإجرام[1] .

الفرع الثاني: الهجرة

تعتبر الهجرة في الجزائر من أهم القضايا الاجتماعية يجب الانتباه لها و الاهتمام بها، نظرا لأثار السلبية التي تحدثها على المجتمع و على التنمية بمختلف أشكالها فهي ظاهرة قديمة من فترة الاستعمار، حيث كانت الجزائر في اشد الحاجة إلى بناء النظام السياسي و تدعيم المسار الاقتصادي و الاجتماعي بعد الاستقلال مباشرة، و مع استغلال السلطات بهذه الأمور و المهام ظهرت هجرات جماعية نحو الخارج وحتى نحو الداخل، و هذا جراء المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية التي خلفها الاستعمار، حيث كان يهاجر الكثير من الجزائريين و بالأخص العناصر الشابة بحثا عن الحياة الأفضل أملا في إيجاد العمل و المسكن لتحسين مستواهم الاقتصادي لأسرهم و أطفالهم[2]

و لازالت موضوع اهتمام الكثير من الباحثين و علماء و حتى الإعلام إلى حد الساعة لما نراه يوميا من تهافت الشباب نحوها، فلقد باتت من اخطر المواضيع، لما تنطوي عليه من جوانب سياسية من شانها التهديد بالنظام الاجتماعي العام، لذا أصبحت تحتل مكانة بارزة ضمت قائمة الموضوعات التي تحظى بالدراسة و البحث و الاستقصاء، مما أدى لبناء العديد من الخطط التربوية و التاهلية بقصد الحد منها بالإضافة إلى ذلك جاء في التقرير حول جنوح الأحداث في الجزائر قدم في ملتقى في الجزائر العاصمة بتاريخ 12–14 نوفمبر 1974 مايلي ((تكمن أسباب جنوح الأحداث في الجزائر في التغير الاجتماعي الذي زعزع البني الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و خاصة العائلة التي انتقلت من النموذج الموسع إلى نموذج العائلة (العائلة الصغيرة) و تعرض المهاجرون إلى عملية تفريق خلال عملية التثاقف في المناطق الحضرية و قد تأثر الشباب كثيرا بهذا التغير)) [3]

([1]) محمد سيد فهمي، **أطفال في ظروف صعبة**، دار الفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1 الإسكندرية 2008، ص 74- 48

([2]) احمد بن الشين، مرجع سابق، ص92

([3])علي مانع، مرجع سابق ص 176

إن التفسير لظاهرة الهجرة من قبل الباحثين كان تحليلها بمختلف أبعادها و زواياها و من اجل ذلك تطرقوا إلى العديد من النظريات و العوامل المساعدة على الهجرة، فكانت نظرتهم للحاجات الأساسية و الإنسانية، فالفرد هو كائن يشعر بالاحتياج لأشياء معينة و هذا الاحتياج يؤثر على سلوكه فالحاجيات الغير مشبعة تسبب توترا لدى الفرد، و الفرد يود أن ينهي حالة التوتر هذه من خلال المجهود و السعي منه للبحث عن إشباع الحاجة، و بالتالي فان الحاجة غير المشبعة هي حاجة غير مؤثرة، و العكس صحيح فالحاجة التي تم إشباعها لا تحرك و لا تدفع السلوك الإنساني إلى الانحراف[1].

فتتدرج الحاجات في الهرم، يبدأ بالحاجات الأساسية الأولية (الغذاء، المسكن، العمل) الأولوية لازمة للبقاء جسم ثم يصعد سلالم لإشباع الحاجات بالانتقال إلى حاجات الأمان

والاستقرار ثم الحاجات الاجتماعية ثم حاجات التقدير و أخيرا تحقيق الذات، فالحدث الذي يجد الصعوبة في تلبية حاجاته المعيشية يؤدي به الأمر إلى العديد من الوسائل الدفاعية التي تمثل ردود الأفعال و هكذا يلجا الطفل الحدث إلى التمرد على المعايير الاجتماعية و القوانين فيفكر في الهجرة سواء خارجية أو داخلية (من الريف إلى المدينة) أو حتى هجرة شرعية أو غير الشرعية[2]

فالحدث لا يدرك ما هو قائم و لا هو موجود في العالم الخارجي، ولا تهمه حجم الظاهرة و إنما كيفية رؤيته لها، فيدرك أن تأشيرة الإجراء تعسفي، و قيد يبعث على الشعور بالاختناق و بالتالي اللجوء إلى الهجرة، فكان مهم هو تأثير الهجرة على شخصية و سلوك الحدث خصوصا الذين هم يعانون من ظروف مزرية اقتصاديا[3]

فالانتقال إلى مجتمع جديد بشكل عام و إلى المدينة بشكل خاص يؤدي إلى صراع بين القيم التي اكتسبها الفرد في بيئته المدينة من القيم السائدة في المجتمع الجديد، إلى جانب ما توفره بيئة المدينة من فرص للإجرام و الانحراف ر تتوافر عادة في المناطق الريفية و هذا ينعكس بشكل أو

[1] أحمد بن الشين، مرجع سبق ذكره، ص177.
[2] جريجوري هارتلي، ماريان كارنيتش، **اجعل الناس يفعلوا ما تريد**، مكتبة جرير، ط1، السعودية،2012، ص8
[3] إبراهيم محمد عياش، **الهجرة الغير الشرعية** مداخلة لحصة المتمدن بتاريخ 2008/08/27، يمكن رجوع إليها على موقع http ;//www- ahewar.org / debat /show.art.asp

بأخر على الأسر المهاجرة مما يسبب اختلاف و اضطرابات نفسية و عقلية و سلوكية يذهب ضحيتها الطفل، حيث تلجا بحكم متطلبات الحياة في المدينة إلى التجمع في أماكن غير صحية[1].

ووسط هذا التنافس و الصراع ينشا الطفل الحدث في جو من الضغوط الخارجية و الداخلية بتفضيل أي طريق أصلح له و هو في حرب داخلية فإذا تحلل من سلطة أبوية و خرج اعتبر في نظر المجتمع عاقا ذو أسلوب و سلوك غير مقبولين، و إذا فر من الجانب الآخر انتابته مشاعر الخيبة و اليأس و الاكتئاب وعدم إشباع رغباته في كلتا الحالتين عدا لأمر مهئ الانحراف[2].

فالهجرة عامل من عوامل جنوح الأحداث و بنظر الأحداث عامل مسير للحياة الاقتصادية فمثلا في الهجرة الخارجية نجدوا على سبيل المثال فرق بين قيمة العملات فنجد أن الفارق بين اليورو و الدينار الجزائري فرقا كبيرا جدا لذلك نجد الأحداث يحاولون الهجرة بكل الطرق الممكنة من الاستفادة

[1] أحمد محمد خليفة، **مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي**، دار الفكر العربي القاهرة، ط1، 1962، ص88، 89.
[2] منتصر سعيد حمودة، بلال أمين زين الدين، **انحراف الأحداث "دراسة فقهية في ضوء علم الإجرام والعقاب والشريعة الإسلامية "**دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ط1، 2006، ص.161

المبحث الثالث

أثر العوامل الاقتصادية في جنوح الأحداث

لقد أدركت المجتمعات الحديثة أن الأحداث غالبا هم ضحية لظروف اجتماعية أدت بهم إلى الانحراف و سوء التكيف مع المجتمع و أن تهيئة تلك الظروف هي بمثابة تحسين لحياتهم المستقبلية، فتحسين المستوى الاقتصادي و تدعيمه بالمقومات الصالحة لتنشئتهم في العطف و الحنان هي الضمان لتقويمهم ليصبحوا عناصر مهمة مجتمعاتهم

و قد زادت هذه المشكلة خطورة في العصر الحديث نتيجة التقدم الاقتصادي و الحضاري و الصناعي، مما اثر سلبا على الطفل بحد ذاته لتضاعف احتياجاته اليومية فكان العامل الاقتصادي احد العوامل المؤدية لجنوح الأحداث و التي تؤثر في شخصية " الطفل"

و من هنا نتناول في هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: علاقة الوضع الاقتصادي بجنوح الأحداث.

الفرع الأول: أثر الفقر على جنوح الأحداث.

الفرع الثاني: أثر البطالة على جنوح الأحداث.

المطلب الثاني: علاقة أنماط الحركة العائلية بجنوح الأحداث.

الفرع الأول: أثر الهجرة بجنوح الأحداث.

الفرع الثاني: ظروف السكن بجنوح الأحداث.

المطلب الأول

علاقة الوضع الاقتصادي بجنوح الأحداث

معظم حالات الانحراف ترجع إلى تدني الوضع الاقتصادي و الذي لها علاقة بالسلوك المنحرف لدى الطفل و هما الفقر و البطالة.

و لما يتعرض له من الحياة و الظروف المعيشية الصعبة و القاسية تجعلهم يقدمون على الفعل الجانح مثل السرقة و النهب من اجل تامين بعض المطالب فمن هنا لا شك أن الحالة الاقتصادية لها ثمار اجتماعية من شانها أن تساعد على انحراف الأحداث

الفرع الأول: أثر الفقر على جنوح الأحداث

إن العلاقة بين الانحراف و الفقر قد أظهرها الكثير من الباحثين و علماء الاجتماع منذ القدم حتى أن الكثير منهم قد ارجع ظاهرة الإجرام إلى سوء الحاجة الاقتصادية، فالحاجة هي التي تدفع الحدث إلى ارتكاب الجريمة، فقد ظل الباحثون يربطون بين الفقر و هذه الظاهرة و ينادون بالقضاء على الفقر في المجتمع لكي تزول الجريمة بزواله

و نلاحظ أن المشرع الجزائري قد امن بوجود علاقة وثيقة بين الفقر و الانحراف بوجه عام فقد جاء في الميثاق الوطني الجزائري تحت عنوان ((إعطاء الأولوية لتلبية الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية و ذلك للقضاء على الظلم و الاستغلال و رفع شان العمل فغايتها الرئيسية هي أن تضمن على الأقل لكل مواطن في المرحلة الأولى نمطا من الاستهلاك يتجاوب و مقاييس العيش الكريم من الحاجات الأساسية غذاء لباس صحة، وعندما يلبي الحاجات الأساسية للجماهير يصبح في إمكان جميع الجزائريين أن يرتفعوا تدريجيا إلى مستوى أسمى بفضل النمو الاقتصادي المتزايد))[1]

فالفقر يساهم في التشرد و العزلة الاجتماعية و تتضاعف قدرته على تحقيق الترابط مع المجتمع الذي يعيش فيه و تؤدي إلى به انحلال تلك الروابط مع أفراد عائلته و تنهار عزيمته

و هذا ما قد نجده عند الكثير من التلاميذ فهم يتركون مقاعد الدراسة و اللجوء إلى البحث عن عمل و حجتهم في ذلك لا يوجد فائدة من التعليم خاصة في عصرنا، هذا مقارنة مع بلدان متقدمة فان التعليم عندهم بمثابة قيمة مضافة و استثمار حقيقي لهم[2]

زيادة على التأثير النفسي فانه يظهر بشكل واضح في سلوكهم يدفعهم إلى الإحباط النفسي و الاكتئاب و اللامبالاة، توصله إلى انحرافات متكررة تؤدي به إلى الجنوح و الهروب من الواقع، فلقد أكد الدارسون أن الفقر سبب رئيسي لكل سلوك مضاد أو مناقض للمجتمع حيث أثار العلم الايطالي

([1]) رمسيس بهنام، **الوجيز في علم الإجرام**، الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنةص139

([2]) خيري خليل الجملي، **الخدمة الاجتماعية للأحداث المنحرفين**، المكتب الجامعي الحديث، بدون طبعة الإسكندرية 1994ص 112

"فورنا ساري دي فورس" ((إن الطبقات الفقيرة في ايطاليا تصل إلى 60%من السكان، تخرج منها 85–90% من الأطفال المنحرفين يرتكبون سرقات، و تعدي على الأموال العامة و الابتزاز و البغاء و القتل و العنف بالإضافة إلى علاقة الفقر بالانحرافات الجنسية و كأنه أراد التأكيد على الفقر وراء كل هذه الانحرافات[1]

فالظروف الاقتصادية للأسرة إذا كانت جيدة تساعد الأطفال على الالتحاق بالمدارس و الجامعات و توفر لهم الاحتياجات الهامة، بعكس الظروف السيئة للأسرة التي لا تلبي حاجياته، حيث يزيد بؤسا و حرمانا ينتج عنه ذلك الاضطرابات و الصدمات الاجتماعية و المشكلات الخاصة من عدم الطمأنينة و المستقبل ونقص الاتجاه نحو الأخريين و قد تؤدي إلى طلاق الزوجين مما يترك أثار سلبية على نموا الأطفال النفسي

و تأسيسا على ما تقدم، فانه يمكن القول إن الفقر و الغنى من العوامل التي يكون لهما تأثيرا على السلوك المنحرف، فالفقر يؤدي إلى حرمان الطفل من الحصول على بعض الضروريات قد يدفعه إلى ارتكاب السلوك المنحرف كما أن الثراء له أثره على السلوك المنحرف لاسيما انه يمكن أن يرتبط بالتفكك الأسري الذي يظهر في فترات الرخاء و الرفاهية الاقتصادية[2]

و من الدراسات التي قام بها العلماء الأوربيون و الأمريكيون وغيرهم في سبيل التعرف على العلاقة بين الانحراف و الظروف الاقتصادية، موضحين في نتائج دراستهم أن نسبة هذه الجرائم تتفاقم في شهور الصيف، و راجع سبب ذلك في الكساد الاقتصادي[3].

فالفقر من العوامل المساهمة بقدر كبير في الانفصال أو الطلاق أو الهجرة، فيكون هنا الطفل في حالة الضياع و الخروج للحصول على العمل و كذلك من الأمور الملحوظة في حياة العصر الاقتصادي أن ينطلق كل من الأب و الأم في سبيل الحياة كسبا للعيش، و يترتب على هذا أن يفقد الطفل الرعاية الأسرية له ويترك في المجتمع الطريق وهذا ما يحدث غالبا في الطبقات الفقيرة و المناطق الفقيرة و هذا ما يكون سبب الانحراف[4].

([1]) خيري خليل الجملي، مرجع سبق ذكره ص 114

([2]) خالد بن محمد بن سعد السرحان، مرجع سبق ذكره ص 20- 22

([3]) علي مانع،مرجع سابق ص67

([4]) علي محمد جعفر، **حماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرضين لخطر الانحراف** " دراسة مقارنة" مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى 2004م ص83- 84- 85.

يرى " سندرلاند" أنه يجب التفرقة بين فقر الأهل في المدن و فقرهم في القرى ففي المدن هو يعني بشكل عام العيش في محيط تتدنى فيه الرعاية الاجتماعية ة المستوى اللائق من التقدير و الاحترام،

و يعني أيضا بيئة أسرية فاسدة، و مستوى صحي شبه معدوم، و الإهمال من قبل المؤسسات العامة، و يعني ذلك لجوء الحدث إلى ترك المدرسة و العمل بسبب الأحوال المعيشية ظل في ظروف قد لا تكون مناسبة، فمن المستغرب بعد ذلك أن يبقى هؤلاء الذين يعيشون في ظل هذه الظروف الغير المستقرة ملتزمين بحكم القانون فالفقر وفقا للرأي الراجع لا يكون عاملا مباشرا بحد ذاته و لكنه يولد على الأقل حالات اجتماعية و فردية تساعد على الإجرام و خاصة في المدن حيث المنتجات الاستهلاكية المعروضة في زوايا الشارع و تمثل مغريات و الأثر المباشر للفقر يكمن في اضطرار هؤلاء الأحداث للعمل و الخدمات و الحرف ولا يطول بهم المطاف حتى ينغمسوا في متاهات الانحلال الخلقي و يصبحوا هم أنفسهم ضحايا مما يساهم في انحطاط أية قيمة خلقية لديهم[1]

رغم كل هذا لو تفحصنا الأمر لوجدنا أن الفقر بحد ذاته ليس باعثا على ممارسة السلوك الإجرامي، فالفقر يعتبر نسبي و احتمالي قد لا يؤدي للجنوح إذا تضافرت معه عدة عوامل أو أسباب أخرى تتضح من خلال توافر الصفات الأخلاقية (الأمانة، المثالية و الشهامة) لدى الآباء و الأمهات الفقراء الذين يفضلون الكفاح على ارتكاب الجرائم و يؤثرون الفقر على الكسب غير المشروع و يستهجنون رغم فقرهم طريق الانحراف، و يبثون هذه الروح في أبنائهم و بناتهم و قد صدق قوله صلى الله عليه وسلم حين قال: ((تموت الحرة جوعا و تأكل بثدييها))

فالمسالة أذا هي ليست مسالة فقر أو غنى بقدر ما هي إلا مسالة القيم الأخلاقية و التربوية و التوجيه السليم متوقفة على القدر يسير النفوس من الشعور بالقناعة و الشعور بالحاجة[2]

و عندما ننظر إلى الجانب الآخر و المعاكس لحالة الفقر وهي ظاهرة الرخاء الاقتصادي و قد يسمى باليسر الاقتصادي (الغنى) فانه قد يكون أيضا دافع لارتكاب الجريمة و خاصة فيما يتعلق بجرائم الأموال لان زيادة الأموال يغري بالحصول عليها.

كما اعتبر " دور كايم" الرخاء الاقتصادي عاملا مها جدا في شرح ارتفاع معدلات الانتحار خلال أوقات ازدياد الرخاء الاقتصادي و أن بعض الأطفال الذين يعيشون في الرفاهية يجدون أنفسهم في الحالات الانحلالية كنتيجة لسلطتهم الواسعة و دخولهم في النشاطات غير الشرعية[3]

([1]) علي محمد جعفر، نفس المرجع، ص84.

([2]) محمد عبد القادر قواسمية، مرجع سبق ذكره، ص 111- 113- 114.

([3]) حيلان بن هلال الحارثي، أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث من وجهة نظر الأحداث المنحرفين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض 2003- ص99

الفرع الثاني: أثر البطالة على جنوح الأحداث

إذا تكلمنا عن البطالة في الجزائر نجد أنها ظلت الشغل الشاغل للحكومات المتعاقبة، فهي من المواضيع التي حظيت باهتمام الخبراء و الاقتصاديين و صانعي السياسات الاقتصادية، كما لها من اثر التطور و رفاهة المجتمع كما يعد ارتفاع معدلات البطالة مشكلة عالمية تعاني منها جميع الدول حتى المتقدمة منها.

فعلاقة البطالة بجنوح الأحداث لها التأثير المتعطل للعديد من المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية و النفسية و عدم الاستغلال الأمثل للوقت، فلقد أثبتت الإحصائيات و تقرير الأمن العام للعلاقة الوطيدة بين البطالة و الجريمة، فهذا الأمر المخيف له انعكاس سلبي على توفير الأمن الاجتماعي للمواطنين[1]

فان الطرد المبكر للأحداث من المدرسة يجعلهم يفشلون في الحصول على عمل مأجور أو في مركز من مراكز التكوين المهني مما يؤدي بهم إلى التسكع في الشوارع حيث إغراءات الجريمة و الانحراف[2]

و الملاحظ انه في السنوات الأخيرة ازدياد ظاهرة البطالة و قلة المناصب مما يؤدي بهم إلى الانحراف زيادة على طردهم من المدرسة، و كذلك في بعض الأحيان الطرد من البيت بحيث يجدون أنفسهم بلا مأوى فتكثر السرقات و الاعتداءات على الأشخاص...الخ[3]

فالربط بين البطالة و الجنوح الأحداث و هو البحث عن الأثر الذي يربط بينهما و العلاقة التي تجمع بينهما، فالعمل بغض النظر عن الأجر و الحوافز المادية الأخرى، يعطي للمرء الإحساس بأنه نافع لنفسه و لأهله و اكتسابه للدور الاجتماعي و الشعور بالانتماء للمؤسسة الاقتصادية أو المهنية كذلك بالشعور بالانتماء للوطن، فلا يقتصر اثر البطالة على الجانب الاقتصادي فحسب، بل أن البطالة نتائج و أضرار تنعكس على الجانب الصحي و النفسي و التي تحد وتشل الفرد لاستعداته البدنية، كما تلحق أعباء كثيرة بأسرته و ذويه من الأطفال

وما يترتب من مسؤولية و تحدي كبير ينتظر الدولة من الأعباء المالية لمتطلبات العلاج للمصابين بالأمراض النفسية، والجسيمة للعاطلين عن العمل.

لذلك تعتبر البطالة من اخطر الأمراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع، لما يترتب عنها من أثار اجتماعية سيئة، تتمثل في أمراض و شرور كالمشاكل العائلية و التفكك الأسري وعدم الاستقرار و الأمان و زيادة الميل إلى الانحراف[4]

([1]) محمد سيد فهمي، مرجع سبق ذكره ، 367 ص.

([2]) بوسالمي عتيقة، خرطامي مريم، **"عوامل جنوح الأحداث و أساليب متابعتهم"** مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، قسم الحقوق جامعة عمار ثليجي، الاغواط 2003- ص36

([3]) علي مانع، مرجع سابق ص153

([4]) فتيحة كركروش، مرجع سبق ذكره، ص3- 4.

فالبطالة تولد مساوئ كثيرة لدى الحدث تنعكس على سلوكه في المجتمع، فهي التي تهيئ له أرضا خصبة و ظروفا مناسبة لطريق الانحراف تجعله أكثر عرضة للانزلاق في دروب الجنح، و لقد أكدوا الأنصار هذا الاتجاه في تشغيل الأطفال، فلقد أكدوا أن الطفل إذا اتجه إلى العمل في سن مبكرة قد يكون عرضة للجنوح بدرجة كبيرة، فالعمل في سن مبكرة قد يحرمه من دراسته، و قد يعرضه لمخاطر صحية و اجتماعية و نفسية جسيمة و هذا ما نصت عليه المادة2 من قانون حماية الطفل و نتيجة لعدم توافره على الخبرة الكافية لديه، بالإضافة إلى عدم تقديره للمسؤولية الملقاة عليه حق قدرها، كذلك فان احتكاكه بأفراد يكبرونه سنا في محيط العمل قد يعرضه إلى تعلم سلوكيات لا تتفق مع المعايير و القواعد السائدة في المجتمع، كما قد يكون عرضة لان يكون أداة منفذة للقيام ببعض الأعمال الجانحة من اجل الحصول على بعض الأعمال بطريقة غير مشروعة و ذلك بإيعاز من الجماعات الإجرامية، داخل محيط العمل أو خارجه لتستغل كون الحدث في سن تؤهله في حال القبض عليه لان يحاكم في المحاكم خاصة تكون عقوبتها مخففة، وبذلك تحقق مآربها و غايتها الإجرامية عن طريق الحدث[1]

فمظاهر جنوح الأحداث تتعلق أساسا بصغار السن فهم عماد المستقبل و أمل المجتمع و العمود الفقري، فان جنوحهم ضرر على أنفسهم و على حياتهم مستقبلا فذلك الأثر السلبي الناتج لا يتوقف أثاره على الحاضر فقط بل يمتد إلى المستقبل.

و في الأخير نستخلص أن سوء الحالة الاقتصادية كالبطالة و الفقر يؤديان إلى زيادة إجرام الأحداث و ليس معناه أن نقلل من أهمية العوامل الأخرى فظاهرة الإجرام تدخل في تكوينها لمختلف العوامل الكثيرة و متعددة و تتفاعل مع بعضها البعض لإحداث تأثيرها[2]

([1])علي محمد جعفر، مرجع سبق ذكره ص 104- 105.

المادة 2من قانون رقم 12/15 متعلق بحماية الطفل الجزائري.

([2]) محمد صبحي نجم، **المدخل إلى علم الإجرام والعقاب**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة2، 1988، ص37

المطلب الثاني

علاقة أنمـــاط الحركـــــة العائليـــة بجنوح الأحداث

إن الحدث في المجتمع الجزائري يخضع لعدة عوامل و لعل أبرزها تأثير العامل الاقتصادي الناتج عن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها فالتواجد في الأسرة التي تعاني الازدحام و الإهمال تؤدي به إلى الهروب من الجو المشحون من الاضطرابات.

الفرع الأول: أثر ظروف السكن في جنوح الأحداث

إن الظروف السكنية كانت ومازالت تشكل مشكلا حادا في البلاد، و الذي يمكن ربطه بالأسباب التاريخية، السياسية و الديموغرافية، فلجأت بعض الأسر إلى السكن في أماكن مزدحمة و غير صحية بسبب عجزها المادي، كما قد تشغل الأسرة الكبيرة مسكنا صغيرا مما يجعل الأمور الصحية غير المتوفرة ة الراحة المنعدمة فيضطر الأولاد لترك المنزل و اللجوء إلى الشارع حيث يصادفون أصدقاء السوء، فالأسرة التي يعيش جميع أفرادها على اختلاف أعمارهم ذكورا و إناثا في مثل هذه المساكن المزدحمة لايتاح لها الاحتفاظ بمستوى مقبول من المعاملة بين أفرادها، لا يتوفر بينهم السلوك الأخلاقي المطلوب، فالبيت المزدحم يتيح للأطفال فرص الاطلاع المبكر إلى العلاقات الجنسية و ما يتيح عن ذلك من شغل لأذهانهم و تخيلاتهم التي تساعد على وقوعهم في مشاكل و اضطرابات نفسية توجههم إلى السلوك المنحرف[1]

فتتمثل أهمية السكن في كونه البيئة الاجتماعية الأولى التي يكون فيها الطفل طول حياته منذ ولادته، و يستمر التزعزع فيها طول مدة حياته فهي التي توفر له الأمان و الاستقرار و قد يخلق له على عكس ذلك احتقانا نفسي لضيق المسكن توترا نفسيا مشحونا بالخلافات مما يجعله يندفع إلى قضاء معظم يومه خارج البيت الغالب متسكعا هاربا من أزمة السكن الذي يشعر به بالضيق[2]

(1)علي محمد جعفر، مرجع سبق ذكره ص82
(2) حومر سمية، مرجع سابق ص 81

فكل الظروف السكنية (الايكولوجية، الظروف الأسرية) الاجتماعية تتعاون في جعل الحدث لأحواله المعيشية الأكثر صعوبة و تظهر علامات الانحراف لديه كإدمان النسبي على تناول السجائر و الأفعال المخلة بالأعراف التربوية كالقمار و ممارسة السرقة و انتشار شرب الخمر وضعف التعلق بالشعائر الدينية كما تزداد المشاجرات في الأحياء بشدة مما يخلق جو من الفوضى و التخريب و العناد.[1]

إذا كان المسكن غير ملائم وعدم الكفاية المرافقة و ازدحامه بالأسرة الكبيرة كلها أمورا تجعل "الطفل" يفتقد حاجاته إلى المعيشة المريحة كما يفتقد إلى الرعاية فيقضي معظم وقته خارجا يحتك برفقاء السوء، كما يدخل أيضا تأثير السكن على الانحراف بطبيعة الواقع الطبوغرافي للمبنى حيث أوضح " شو" و آخرون فروق الجريمة و الانحراف ترجع إلى المناطق شبه قدرة و عديمة التنظيم[2]

لقد تفطن المشرع الجزائري لهذه الظاهرة المزرية، فنقص الميثاق الوطني الجزائري تحت عنوان ((الأعمال الرامية لدفع عجلة الرقي الثقافي و الاجتماعي)) إن توفير المسكن المحترم و المريح وفقا للحد الأدنى، من شروط السكن العصري، يعتبر عاملا أساسيا لتحسين المستوى المعاشي للجماهير، فان ظاهرة السكن الحقير، التي برزت في شكل أكواخ و أحياء قصديرية مثل ظواهر الجوع و المرض و الجهل تعتبر صورة للبؤس، و من هنا فان زوال الأكواخ و الأحياء القصديرية، سيكون من بين العلاقات التي تدل على انتصار الثورة ضد البؤس و ذلك هو التناول الذي تتحدد به سياسة البلاد فيما يتعلق بالسكن ومع ذلك فان الجزائر في مواصلة و مضاعفة مجهوداتها لتسوية أزمة السكن و تحقيق شروط الحياة الأفضل[3]

و كانت اغلب الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بموضوع الجنوح و الجريمة تؤكد على أهمية البيئة السكنية بوصفها عاملا مساعدا في عملية الإجرام، فالمسكن الذي يقطنه الفرد له دورا في هذا المجال و نعني المسكن من الناحية المرفولوجية للخصائص المعيارية و الشكلية من حيث ضيقه أو اتساعه من حيث قدمه أو حداثته و إلى ذلك من الخصائص الذاتية للمسكن التي تلعب دورا واضحا في مجال تماسك جماعة الأسرة أو تفككها[4]

([1]) حومر سمية، مرجع سابق ص82

([2]) عبد الرحمن العيسوي، مرجع سبق ذكره - ص 90

([3]) محمد عبدالقادر قواسمية، مرجع سابق- ص118

([4]) نوري سعد عبدالله، **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة**، العدد1، مجلة الانبار الرمادي العراق2011،ص147

الفرع الثاني: أثر الهجرة في جنوح الأحداث

تلعب الهجرة الريفية نحو المجتمع الحضري دورا في ارتفاع نسبة جنوح الأحداث، مما يجعل أباء هذه الأسر يضطرون إلى العمل في مهن بسيطة ذات اجر ضعيف نتيجة لافتقادهم لمؤهلات العمل في مهن محترمة و ذات اجر مرتفع، كما أن عامل الهجرة نحو المجتمع الحضري تعمل على تشكيل أحزمة قصديرية على هامش المدينة و هي ما يعرف بالأحياء الهامشية التي تكتظ بالسكان الوافدين من الأرياف و ظلت هذه الأحياء غير المندمجة بالمدينة[1]

فالحدث الذي هجر قريته و جيرانه، أسرته الممتدة، أصدقائه و معارفه عاداته و تقاليده و ثقافته و جاء إلى المدينة عليه أن يتكيف مرة أخرى حتى ينعم بالاستقرار فاغلب الأحداث المهاجرين هم اقل الناس كفاية، الأمر الذي يؤثر في قدرتهم على التعايش و إن إعادة التكيف تتضمن العضوية في الجماعات الجديدة و تتضمن الرضوخ للمعايير و القيم الجديدة، و الكثير من الأطفال لا ينجحون في محاولاتهم هذا و بخاصة إذا لم يستقروا على العمل الناجح فيصابون بنوع من الضياع (الاغتراب) الذي يعني عدم وضوح القيم و المعايير و المعاني أي العجز أمام المجتمع الجديد و بالتالي يؤدي بهم إلى اقتراف الجنح و الجرائم التي تكون تعبيرا عن الحاجات التي لم تشبع بالطرق الشرعية[2]

أما بالنسبة لنوعية الجرائم التي يرتكبها الأحداث المهاجرون، فاغلبها تكون جرائم ضد النفس، وهي جرائم متسمة بالعنف بصورة عامة أما الجرائم الاقتصادية فهم يميلون إلى استخدام العنف تأثرا بطبيعة البيئة الريفية، كما أن ارتفاع الجرائم الاقتصادية فيما بينهم يعني أنهم يعانون من الحاجة و العون و نتيجة لعملية الهجر و بالتالي فالهجرة أثرة في سلوك الحدث بمجموعة الأنماط السلوكية الفردية للتغير الثقافي السريع، المادية المفرطة، الصراع الثقافي، الضعف في الاتصالات الاجتماعية، وانهيار وسائل الضبط الاجتماعي و حتى العائلي.

وهذه كلها ساهمت في تقوية الشعور بالاغتراب و الهامشية، إن طبيعة الحياة في المدينة من شانها أن تسير سبل الانحراف و الجريمة أمام الأحداث، فهي واسعة الأرجاء و مكتظة بالسكان، كما أن المستوى الطموح عند الطفل في الريف و هذا من شانه أن يحرض الأطفال لاسيما المهاجرون منه على الانحراف في المدينة الكبيرة التي تصاحبها ضجة و اضطرابات الحياة[3]

([1])حومر سمية، مرجع سبق ذكره، ص 56

([2])خير الله عمار، **مبادئ علم النفس الاجتماعي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984 ص 204 عصار

([3]) محمد طلعت عيسى، **الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية**، مكتبة القاهرة 1995، ص 496

و المشاهد أن الطفل في المناطق الريفية يعتبرون مصدر رزق لأهلهم وقد يصبحون في مجتمع المدينة عالة عليهم، و هذا ما يجعل الأسرة في هذه الحالة الأخيرة تلجا لحرمان الأطفال من التعليم و ترك المدرسة و دفعهم إلى العمل المبكر في معظم الأحيان و هو في الغالب عمل ضئيل الجزء خصوصا إذا كان هذا العمل في المدينة فيصرف فقط لاحتياجاته و يكون محاطا بعوامل الفساد و الأذى الخلقي، بل يصل الأمر إلى امتهان التسول و الانضمام إلى العصابات المنظمة، و هذا على عكس ما نراه في طبيعة الحياة وتقاليد الريف حيث وفرة العيش فيه، و قلة المغريات، و تماسك الروابط العائلية كل ذلك لا يتسع المجال معه لتشرد الأحداث أو نشاط المنحرفين أو تشكيل العصابات إلا في النطاق الضيق

بالإضافة إلى ما تقدم ففي المدن تنتشر أماكن اللهو و التسلية التي يرتاده الجمهور سواء كن منها في حدود القانون أو ما خرج عنه، و المدينة الحديثة تحث مبكرا الصغار و الشباب على المساهمة في الحياة الاجتماعية حيث تتوفر لهم بصورة أوسع عوامل الانحراف و الجريمة، كما نرى أن الكثافة السكانية وخاصة حول المصانع حيث يكون من الصعوبة إيجاد مسكن ملائم للفرد أو الأسرة مما يضطرهم إلى السكن بشكل جماعات فيزداد الاختلاط و الاحتكاك بينهم و بذلك تزداد سوء العلاقات و هتك العرض و الجرائم الجنسية و الزنا[1]

و مجتمع المدينة يهيئ فرصا أكثر للجريمة و الجنوح من حيث الأمان و السرية كما أن العوامل المهيأة للانحراف عند الأحداث أوفر و أوضح حيث يزداد تعرض حياة الأسرة للتصدع و تكثر فرص الغواية و الصحبة السيئة و كأنها أرضهم التي يصطادون عليها و مأواهم الذين يلجأون إليه، فيرى الكثير من الباحثين أن ظاهرة انحراف الأحداث هي ظاهرة حضرية أكثر منها ريفية.

و الأسر المهاجرة تنقل عاداتها و تقاليدها إلى المجتمع الجديد فتصدم في العادة بواقع مغاير و تقاليد أخرى مناقضة لها و في ظل هذه الظروف الجديدة يجد الطفل نفسه بدون أصدقاء يوجهونه و يسدون إليه النصح، و الهجرة من ناحية أخرى تخلق مأزقا حضاريا بين التقاليد الأصلية و الأوضاع الجديدة حيث يمضي الصراع بينها فترة قد تطول أو تقصر داخل الأسرة و داخل الحدث نفسه، فلا يخفى الهجرة تخلق المشاكل الاجتماعية المعنية للمهاجرين أنفسهم و الأحداث بشكل خاص و حتى للاماكن التي يهاجرون إليها، و هي تصطحب عادة بملامح الظاهرة الاجتماعية التي تعرف بالانحلال الاجتماعي، و من سمات هذا الانحلال زيادة الجريمة و الجناح و هذا كله راجع إلى عدم توفر الظروف الاقتصادية الجيدة من اجل توفير الاحتياجات الهامة[2].

([1]) علي محمد جعفر، مرجع سابق، ص 122- 123.

([2]) علي محمد جعفر، مرجع سبق ذكره، ص124.

و قد ذكرنا بداية أن من نتائج الهجرة السلبية وهي معانات الأحياء الهامشية من مختلف أشكال الاضطراب سببها أن هذه الأحياء تستقطب أساسا أسوء الناس سلوكا و اقلهم وجلا و أكثرهم تبيانا و تنازعا في شؤون الحياة، كما أنها تخفي في ثناياها هؤلاء الذين يفضلون الاختفاء حتى لا تراهم العيون الباحثة عن الجريمة.

و باختصار فهي تلتقط العناصر غير المكتفية وهم الأحداث التي لم تستطيع أن تغرس اجتماعيا و مهنيا و التي تعاني اضطرابات في الشخصية، تجعل هذا الانغراس غير ممكن، أو لأنها لم تجد مكانا في المجتمع فتتوجه تلقائيا إلى محيط غير متكيف يشجع على ظهور الاضطراب الاجتماعي و السلوكي و الدليل على ذلك أن الأطفال غير المتكيفة تنهار وحدها من جراء الإقامة في تلك الأحياء، بينما تحتفظ تلك التي تتمتع بقدر من المتانة على توازنها، و في نفس الوقت الذي تكافح فيه لخلق الظروف المواتية للخروج من تلك الوضعية المزرية[1].

ويعتبر التهميش نتاج عملية تتمثل في سيطرة فئة لها امتيازات و صلاحيات علي الفئة الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع و تحاول استقلال هذه الفئة ألا وهي الأحداث الأنشطة الاقتصادية التي تخدمها بحيث لها العوائق الاجتماعية و الاقتصادية و حتى السياسية تجعلها تحت سيطرتها الذاتية و تحرمه من التمتع بحقوقها في جميع الحالات[2].

و خلاصة القول أن الهجرة من ابرز الظواهر الاجتماعية التي باتت و لازالت من أهم المواضيع التي تهدد كيان الفرد و تخرب استقراره و أمنه و حتى تفقده توازنه، و باتت الهجرة هي الهاجس الذي يقيد أفكارهم و يخيم على عقولهم فأثرت على سلوكاتهم.

فالطفل هو أمل المستقبل وعدة المجتمع وعتاده في السلم والحرب وهم ورثة الغد ورجاله، وإليهم تؤول المسؤولية لحمل أمانة العمل الوطني[3].

([1]) مصطفى حجازي، **الأحداث الجانحون (دراسة ميدانية، نفسية اجتماعية)** الطبعة 2 دار الطليعة، بيروت ص 95

([2]) سامية حومر، مرجع سبق ذكره ص60

([3]) عبد الرحمن محمد العيسوي، **جنوح الشباب المعاصر ومشكلاته**، ط1 منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية،ص181

خاتمة

خاتمة

إذا كان جنوح الأحداث آفة يعاني منها العالم عامة، فإنها من المشاكل التي كان ولا يزال يعاني منها المجتمع الجزائري بصفة خاصة، وذلك كله نتيجة لعوامل متفاعلة لتختلف القوة الدافعة للجنوح والانحراف وقد تختلف من مجتمع لآخر، فهذه الدراسة انطلقت من معالجة هذه الإشكالية والتي تم التركيز فيها على العوامل التي تأخذ الصبغة الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على جنوح الأحداث والنظريات التي تستند إليها تلك العوامل في تفسير سلوك الحدث، فالأحداث غالبا هم ضحية ظروف اجتماعية أدت بهم إلى الانحراف وجنوحهم.

يعني أن هناك قصورا في الأسرة باعتبارها هي المؤسسة الاجتماعية الأولى في توجيه الحدث وتوفير احتياجاته المادية والمعنوية غير أنها تنذر بعجزها عن أداء رسالتها لما تعانيه من ظروف صعبة، خاصة إذا كانت تعاني من خلل في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية من الفقر والبطالة وأزمة السكن والهجرة والوضع الاقتصادي المزري الذي قلص مهمة الأولياء في تأمين القوت لا أكثر، مما جعل الأحداث يعانون من الحرمان المادي ممثل في عدم قدرة أسرهم على إشباع حاجاتهم المادية حتى الرخاء الاقتصادي كان دافعا للانحراف ليست حاجة فقط، زيادة على ذلك الأسلوب التربوي الخاطئ مع المعاملة القاسية مع الإهمال ونقص الوازع الديني مما يدفعه إلى ترك البيت والمدرسة وبما أنها المؤسسة التربوية تحتل الدور الثاني في الرعاية بعد الأسرة مباشرة التي تعمل على تكوين شخصيته وإكسابه التربية إلا أنها لا تحل محلها ولا تقوم بالدور، الأولياء خاصة مع التقدم الحضاري والتكنولوجي من وسائل الإعلام والاتصال هما أثر على كيانهم التي باتت تستثير خيالهم وتدفعهم غالبا إلى التقليد.

كل هذه السلبيات تعتبر في حد ذاتها مشاكل تواجه السير الحسن لسلوك الحدث، وحيث أنه يجب أن ينخفض ويقل انحراف الأحداث في المستقبل فالمطلوب هو عمل محاولات جادة للتقليل قدر الإمكان من العوامل والمؤثرات التي لها علاقة وطيدة بالانحراف، وهذا في إطار الأخذ بعين الاعتبار كل المشاكل التي يواجهها الأحداث داخل وخارج البيت،والمدرسة وبما أنها المؤسسة التربوية تحتل الدور الثاني في الرعاية بعد الأسرة مباشرة التي تعمل على تكوين شخصيته و اكتسابه التربية إلى أنها لا تحل محلها ولا تقوم بدور الأولياء خاصة مع التقدم الحضاري والتكنولوجيا من وسائل الإعلام والاتصال مما أثر على كيانهم التي باتت تستثير خيالهم وتدفعهم غالبا إلى التقليد.

– كل هذه السلبيات تعد في حد ذاتها مشاكل تواجه السير الحسن للسلوك الحدث، وحيث أنه يجب أن ينخفض ويقل انحراف الأحداث في المستقبل، فالمطلوب هو عمل محاولات جادة للتقليص قدر الإمكان من العوامل والمؤثرات التي لها علاقة وطيدة بالانحراف، وهذا في إطار أخذ بعين الاختبار

كل المشاكل التي يواجهها الأحداث داخل وخارج البيت وفي هذا الخصوص نتوصل إلى مجموعة من الاقتراحات نوردها كما يلي:

1- بما أن الفقر وجد عاملا أساسيا في انحراف الأحداث، فيمكن القضاء عليه عن طريق وضع سياسة اجتماعية واقتصادية كتوفير مناصب الشعل والحد من البطالة.

2- يجب الإكثار من المشاريع السكنية لمحاربة أزمة اكتظاظ العائلة أي تكون متوفرة ومناسبة من أجل محاربة الأحياء القصديرية التي هي ملجأ للمنحرفين

3- إن مشاكل التعليم والعمل والتكوين المهني كعوامل رئيسية في انحراف الأحداث وذلك تحسين نوع المعلمين والتعليم وزيادة في عدد المدارس ورفع سن المغادرة فهذا يعتبر كجسر بين المدرسة وهؤلاء الأحداث لوقايتهم من السقوط في مهاوي الانحراف والجريمة.

4- إن الدين الإسلامي هو عنصر أساسي لكل مظهر من مظاهر الحياة فالتربية الدينية تلعب دورا كبيرا في الوقاية من الانحراف حتى وسائل الإعلام والاتصال وجب استعمالها بشكل عقلاني مع وضع الرقابة عليها.

5- تنظيم وتوفير الوسائل الترفيهية والنشاطات المناسبة كتوفير مساحات خضراء والنوادي من أجل القضاء على وقت فراغهم والتسكع في الشارع.

6- محاربة الأمية بوضع سياسة وطنية حكيمة لمحوها.

إن هذه السياسة المسطرة التي ستؤدي لا محالة الى التخفيف من حدة المشاكل التي يواجهها أحداث اليوم، وبالتالي يمكن أن تقلل وفي بعض الأحيان تقي من الجريمة والانحراف خاصة إذا تم التعاون بين الأفراد والمجتمع من قضاة وأطباء نفسانيين وعلماء اجتماع ومراقبين وحتى من الدولة لتوفير احتياجاتهم.

وبالتالي ما يمكن قوله أن تنوع عوامل جنوح الأحداث يؤكد بأنه هجوم مضاد على الطفل بحد ذاته، فالاهتمام بالطفل من أعز الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها فضمان مستقبل الطفل هو في الحقيقة ضمان شعب بأسره لأن الطفولة هي صانعة المستقبل وأن أطفال اليوم هم رجال الغد، فالطفل ثروة حقيقية للوطن وهو أمل الحاضر والمستقبل وقد أكد ذلك قانون حماية الطفل.

وأخيرا نصل نهاية المذكرة، وما نود أن نقوله أن يبقى الباب في هذا الموضوع مفتوح للدراسات فهذا الجهد الذي نقدمه بين يدي القارئ الكريم سيكون نقطة بداية وانطلاقة لجهود أخرى.

قائمة المصادر

و المراجع

المصـــــــــــــــادر:

1- القرآن الكـــريم:

المراجع:

أولا: النصوص التشريعية المعتمدة.

1. القانون الجزائري رقم 12/15 المؤرخ 15 يونيو 2015 يتعلق بحماية الطفل الجزائري المؤرخ 15 يونيو 2015.

2. القانون رقم 01/14 المؤرخ في 4 فبراير 2014.

3. الأمر رقم 73/69 المؤرخ في 15 سبتمبر 1969.

4. الجريدة الرسمية رقم 39- المؤرخة في 19 جويلية 2015.

ثانيا: المراجع باللغة العربية.

1- الكـــتـــب:

1- أحمد محمد خليفة، مقدمة في السلوك الإجرامي، ط1، دار الفكر القاهرة 1962.

2- الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس، الدار العربية للكتاب القاهرة .1983

3- الفيروزي بادي لنشر، قاموس المحيط مجلد1، مطبعة دار الفكر، بيروت بدون سنة.

4- توفيق سلوم، معجم العلوم الاجتماعية، ط1، دار التقدم، موسكو، .1992

5- جريجوري هارتلي، ماريان كارنيتش، اجعل الناس يفعلوا ما تريد، ط1، مكتبة جرير، السعودية .2010

6- حسن شحاته سعفان، علم الجريمة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1966.

7- خيري خليل الجملي، الخدمة الاجتماعية للأحداث المنحرفين، المكتب الجامعي الحديث بدون طبعة، الإسكندرية .1994

8- خير الله عصار، مبادئ علم النفس الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر .1984

9- رمسيس بهنام، الوجيز في علم الإجرام، الناشر منشأة المعارف الإسكندرية 1970.

10- رشوان حسين أحمد عبدالحميد، الجريمة دراسة في علم الاجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث بدون سنة.

11- زينب أحمد عوين، قضاء الأحداث، دراسة مقارنة، ط1، الأردن، .2009

12- سونيا الياس براميلي، نظريات في جناح الأحداث، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان .2009

13- سامية محمد جابر، الانحراف والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية 1988.

14- سمير نعيم أحمد، الدراسات العلمية للسلوك الاجتماعي، دار التأليف مصر .1969

15- عبد الرحمان العيسوي، جنوح الشباب المعاصر ومشكلاته، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت .2004

16- عبد الرحمان العيسوي، سيكولوجية الجنوح، دار النهضة العربية، بيروت .1984

17- عبد الرحمان العيسوي، سيكولوجية الجريمة والانحراف، دار النشر المعرفة الإسكندرية، بدون سنة

18- عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، مقارنة بالقانون الوضعي، مكتبة دار الكتاب، القاهرة .2005

19- عبد القادر البرداس، قاموس علم النفس، باريس .1980

20- قهوجي علي عبد القادر، علم الإجرام وعلم العقاب، الدار الحامعية بيروت .200

21- علي مانع، جنوح الأحداث و التغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .1996

22- علي مانع، عوامل جنوح الأحداث في الجزائر، "نتائج دراسة ميدانية" ديوان المطبوعات الجامعية ج2- الجزائر 1979.

23- علي محمد جعفر، حماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرضين لخطر الانحراف " دراسة مقارنة" ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت .2004

24- علي محمد جعفر، الأحداث المنحرفون، ط1، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت 1996.

25- محمد سيد فهمي، الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية .2002

26- محمد سيد فهمي، أطفال في ظروف صعبة، دار الوفاء لدنيا طباعة والنشر، ط1، الإسكندرية 2008.

27- محمد طلعت عيسى، الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية، مكتبة القاهرة الحديثة .1965

28- محمد عبد القادر قواسمية، جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر .1992

29- محمد صبحي نجم، المدخل إلى علم الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر .1988

30- منتصر سعيد حمودة، بلال أمين زين الدين، انحراف الأحداث "دراسة فقهية في ضوء علم الإجرام والعقاب والشريعة الإسلامية" ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية .2008

31- نشأة حسن أكرم، علم الانثرويلوجيا الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن .2008

32- وفاء كمال زيان، العوامل الاجتماعية، وأثرها في جنوح الأحداث، الجامعة الإسلامية غزة 2010.

33- فتيحة كركوش، ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011

34- مصطفى حجازي، الأحداث الجانحون (دراسة ميدانية نفسية اجتماعية) ط2، دار الطليعة، بيروت 1975.

2- مقالات علمية:

1- بن عسكر منصور عبد الرحمان، رؤى حول أسباب انحراف الأحداث، مقال على الانترنت تاريخ الاطلاع 03- 03- 2018.

2- جلال فاطمة الزهراء، علاقة الفقر بجنوح الأحداث، مقال على الانترنت ، بتاريخ 06- 12- 2012 Sw msa . met

المجلات:

1. عبد الوهاب محمد الظفيري، النساء المعيلات للأسرة في حالة غياب الأب، مجلة الجزيرة العربية، العدد 98، 2018.

2. نوري سعدون عبد الله، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، العدد1، مجلة الأنبار بالرمادي، العراق 2011.

3. يوسف الشرمان، انحراف الأحداث (أسبابه وعوامله) من وجهة نظر الأحداث "دراسة حالة على الأحداث في مركز تربية وتأهيل أحداث أربد" مجلة جامعة النجاح للأبحاث، الأردن، مجلد 28. العدد 6، 2014.

4- الرسائل والمذكرات:

1- أحمد بن الشين، التغيير الاجتماعي وأثره على جنح الأحداث في الجزائر "دراسة ميدانية لعيينة من الأحداث الجانحين" مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا ، جامعة الجزائر .2008

2- إسحاق كواشخية، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي .2015

3- بوسالمي عتيقة، خرطامي مريم، عوامل جنوح الأحداث وأساليب متابعتهم، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، قسم الحقوق بجامعة عمار ثليجي، الأغواط .2003

4- حيلان بن هلال الحارثي، أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث من وجهة نظر الأحداث المنحرفين، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية، تخصص العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية، الرياض .2003

5- خالد بن محمد بن سعد السرحان، أثر الحالة الاقتصادية في عودة الأحداث للانحراف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية، تخصص التأهيل والرعاية الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .2004

6- سامية حومر، أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث "دراسة ميدانية" أجريت بمركز الأحداث بمدينتي قسنطينة وعين مليلة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة قسنطينة الجزائر.2006

7- فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص علم الإجرام والعقاب، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة حاج لخضر، باتنة 2012.

8- فاطمة الزهراء حميمد، شخصية الحدث الجانح، دراسة أنثروبولوجية لنيل شهادة الماجستير، قسم الثقافة الشعبية تخصص أنثروبولوجيا الجريمة، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان .2011

10- محي الدين مختار، مشكلة انحراف الأحداث وعواملها ونتائجها، رسالة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علم النفس الاجتماعي، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة .1984

11- صالح بن يحيى، نصر السرحاني، دور المدرسة في وقاية الأحداث من الانحراف، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التأهيل والرعاية الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض .2010

5- المداخلات:

1. إبراهيم محمد عايش، الهجرة الغير الشرعية، مداخلة لحصة الحوار المتمدن .www // htt:Ahewar. Org / debat show. Drt. asp

2. بن العشي حفصة ، جنوح الأحداث بين التقصير و الأسرة و فشل الأداء المدرسي، مداخلة في ملتقى وطني حول جنوح الأحداث، باتنة 2014.

3. بوهنتالة أمال، أثر العوامل الأسرية في جنوح الأحداث، مداخلة في ملتقى وطني حول جنوح الأحداث قراءات في واقع وأفاق الظاهرة وعلاجها، كلية الحقوق، جامعة باتنة1 2016.

4. سمية نور الدين، مداخلة تأثير وسائل الاتصال الحديثة على جنوح الأحداث في الملتقى الوطني حول جنوح الأحداث جامعة باتنة 2016.

5. علي براجل، التفسيرات العلمية (الاسباب و الدوافع) ، مداخلة في ملتى وطني حول جنوح الأحداث، باتنة 2016.

6. فتيحة كركوش، موقف العاطلين عن العمل "دراسة ميدانية للأبعاد الاقتصادية والنفسية والاجتماعية" مداخلة في الملتقى الوطني حول الآثار الاقتصادية لظاهرة البطالة، جامعة الجزائر2، 2002.

1. محمد الأخضر بن عمران، مداخلة موقف الشريعة الإسلامية من النظريات العلمية المفسرة لجنوح الأحداث جامعة باتنة 2016.

6.المواقع الالكترونية :

الموقع الالكتروني www. Bsoclogy1.com

الملاحق

1 جدول خاص بالأحداث الجانحين عبر بلديات الولاية
من 2016/01/01 إلى غاية 2016/10/31

بلديات ولاية الأغواط	عدد التكرارات	النسبة المئوية
بلدية الأغواط	45	%70,31
بلدية حاسي رمل	03	%04,68
بلدية حاسي الدلاعة	00	%00
بلدية بن ناصر بن شهرة	01	% 01,56
بلدية قصر الحيران	04	%06,25
بلدية العسافية	00	%00
بلدية سيدي مخلوف	05	%07,81
بلدية تاجموت	03	%04,68
بلدية عين ماضي	00	%00
بلدية تاجرونة	01	% 01,56
بلدية الحويطة	00	%00
بلدية الخنق	02	%03,12
المجمـــــوع	64	% 99,97

2 جدول يبين نوع الجنح المرتكبة من طرف أفراد العيينة لولاية الأغواط

<u>01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2017</u>

الجنحة المرتكبة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
السرقـــــة	42	% 49,41
الضرب والجـــرح	07	%08,23
حيازة واستهلاك المحذرات	03	% 03,52
الخـــــطر	03	%03,52
حمل السلاح الأبيض	05	% 05,88
الســب والشـتـــم	05	% 05,88
التهـديـــــد	03	%03,52
الهـــــروب	00	%00
تحطيم أملاك الغير	03	% 03,52
تكوين جماعة أشرار	05	% 05,88
التعدي على الأصول	00	%00
عمالة الأطفـــال	00	%00
أنواع أخـــــرى	09	% 10,58
المجمـــــوع	85	% 99,94

يعتبر الجانب الميداني من أهم جوانب البحث الاجتماعي لأنه يربط الجانب النظري بالجانب الميداني أي الواقع الفعلي للدراسة حول أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية لجنوح الأحداث، وكانت عينة البحث حول الأحداث الجانحين عبر بلديات ولاية الأغواط.

فسنقدم من خلال الجدول الأول بعض الملاحظات:

نلاحظ أن النسبة الكبيرة للأحداث الجانحين والتي تقدر بنسبة **70,30** والتي كانت بعاصمة ولاية الأغواط وهذه أعلى نسبة في ميزان الإحصائيات الإجرامية كان هذا عكس البلديات التابعة لها.

ويمكن تبرير ذلك على أن انحراف الأحداث لولاية الأغواط ذو طابع حضاري بالدرجة الأولى ولعل أهم أسبابه:

يكمن في التغيير الاجتماعي الذي زعزع البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة العائلية، وبموازاة مع الحياة الجديدة في المناطق الحضارية مما جعل الأحداث يتأثرون بهذا التغيير فنتج عن ذلك تضخم كبير وضغوط مرتفعة على المصالح العامة كالاكتظاظ في النمو الديموغرافي، والتزاحم الأسري والوضع الاقتصادي المزري.

كما نلاحظ أن العدد الكبير للأحداث الجانحين بلغ **99,97** وهو يترجم الارتفاع الكبير والخطر المحدق بأطفال اليوم ومراهقين الغد ورجال المستقبل.

نقدم من خلال هذا الجدول (2) بعض الإحصائيات المتعلقة بالأطفال والمراهقين المتابعين من طرف مصالح الوسط المفتوح في ولاية الأغواط لسنة 2017 تتناول الجنسين معا ونوع الجنح المرتكبة.

توحي نسبة ارتفاع الجنح المرتكبة من طرف الذكور بأن انحراف الأحداث انحرافا ذكوريا بالدرجة الأولى بالنسبة 49,41 وغالبا تمس بالأملاك كالسرقة وهذا نتيجة للوضع الاقتصادي المتدني الذي أدى بهم وذلك لنتيجة حاجياتهم، فالسرقة بالنسبة لهم عملية سريعة وسهلة لكسب المال فالشباب يتميز بخفة اليد وحرية التجول في شتى الأماكن وهذا نتيجة الإهمال الأسري، فالحالة الاقتصادية له تعتبر أحد أهم العوامل المؤثرة في جنوحه، كما يؤثر على حالته الاجتماعية وشخصيته فهذا ما يدفعه إلى التسرب المدرسي مما يجعله يبحث عن مصدر يعيل احتياجاته سواء كان هذا مصدر العمل أو مصدر آخر كالسرقة وتعلم الآفات الاجتماعية بما فيها تعاطي المخدرات.

مقارنة بانحراف الإناث الذي لا يمثل إلا عددا ضئيلا من المجموع الكلي وهذا لرفض المجتمع وذويهم بحيث أن جنحة الحدثة (الفتاة) وصمة عار خاصة لدى بعض الأسر لذا تفضل هذه الفئة من أفراد الخروج من المركز والتوجه إلى حياة أخرى ومواصلة معاناتها داخل الأسرة من النبذ وكره والأسلوب القاسي من طرف أفراد عائلتها